الفصل الأول

الدول النامية والجدل الدولي حول السكان: السياسة والبرغماتية

كافال غالهاتي وليزا إم بيتس

أمام المؤتمر الدولي حول السكان والتنمية الذي تنظّمه الأمم المتحدة في القاهرة في أيلول/ سبتمبر ١٩٩٤ إمكانية أن يكون أول مؤتمر رئيسي بين الحكومات يخلو نسبياً من الاختلافات الأساسية بين الدول المتقدمة والدول النامية حول أهمية القضايا السكانية. فمنذ مؤتمر الأمم المتحدة العالمي للسكان في عام ١٩٧٤ ومروراً بمؤتمر الأمم المتحدة حول البيئة والتنميةعام ١٩٩٢ والدول النامية تتعامل مع الجدل الدائر حول السكان بدرجات متفاوتة من التناقض والمزاج السياسي في الحلبة الدولية من ناحية، والاهتمام والعمل المتزايدين على النطاق القومي من ناحية أخرى. ومن الناحية التاريخية، ظل منظور الدول النامية حول السكان يسترشد بالمصالح القومية الاجتماعية الاقتصادية والسياسية أكثر من الاهتمام بالأعداد المتنامية للناس. وظلت الدول النامية تسعى بثبات لحماية مصالحها وتدافع عن سيادتها ضد تدخّل الدول المتقدمة؛ أمّا الآن، على أية حال، فقد أخذت تشعر بالقلق بصورة متزايدة حول عواقب نسبة المواليد العالية، وتهتم بتعبئة عمل دولي أكبر لإبطاء النمو السكاني.

وفي الوقت ذاته، أخذت الدول المتقدمة، وبخاصة الولايات المتحدة، تخفّف من أسلوبها، الذي اعتبرته الكثير من الدول النامية والخبراء الخارجيين عدوانياً بشكل كبير في المراحل الأولى من الجدل. وانحسرت الآن المشاغل السياسية المحلية التي هيمنت على تفكير

الولايات المتحدة الرسمي حول السكان في الثمانينات، وأخذت الدول المتقدمة تتصدى للكثير من هموم الدول النامية بإحداث التكامل بين برامج السكان والنشاطات التنموية الأخرى على سبيل المثال. ومع اقتراب مؤتمر عام ١٩٩٤، هناك اجماع واسع النطاق داخل كل من العالم النامي والعالم الصناعي حول أهمية العوامل السكانية في التنمية المستديمة والحاجة إلى الاستراتيجيات الشاملة لتخفيض نسبة المواليد. ومع ذلك، وفي الوقت الذي تقلَّصت فيه معظم الأبعاد الانقسامية الخاصة بالجدل حول السكان بين الشمال والجنوب، إلاّ أن عدداً من القضايا ظلت بدون حل.

ويناقش هذا الفصل تطور مناهج الدول النامية في قضية السكان منذ الخمسينات وصولاً إلى مؤتمر القاهرة. ويصف المواقف الرسمية المتطوِّرة من على المنابر الدولية ويبيِّن الدرجة التي وصلت لها هذه المواقف في تضاربها أحياناً مع الاهتمام القومي بالسكان. كما يلخِّص القضايا العالقة كما تثيرها مختلف الجماعات غير الحكومية التي تؤثر على السياسات والمواقف في كل من الدول النامية والدول المانحة. كما يوضِّح هذا الفصل السياسات والنشاطات البرامجية على مستوى الدولة، مع توصيف عام تخطيطي لأربعة دول – البرازيل وكينيا والهند والصين.

تطوُّر وجهة نظر الدول النامية حول السكان

يمكن جمع مواقف الدول النامية عن السكان بصورة عامة في ثلاث مراحل. المرحلة الأولى وتشمل مرحلة *التفاؤل واللامبالاة* فيما يتعلق بقضايا السكان والحاجة إلى الاهتمام الدولي في الفترة من الخمسينات حتى مؤتمر السكان في عام ١٩٧٤. والمرحلة الثانية، وهي فترة *الاهتمام المتنامي* بدور السكان في التنمية، وتشمل العقد الواقع بين المرحلة الأولى والثالثة، والتي بلغت أوجها في مؤتمر السكان عام ١٩٨٤ في مدينة مكسيكو سيتي. والمرحلة الثالثة والحالية، والتي أوصلت إلى مؤتمر السكان عام ١٩٩٤ في القاهرة، وهي مرحلة *الإجماع المنبثق* حول قضايا السكان والتنمية المستديمة. ومنظور الدول النامية ليس موحَّداً؛ بل يتألف من كثير من الفروق الدقيقة والمواقف المختلفة التي تتبناها مختلف الدول والأقاليم. وعلى أية حال، فإن المنظور الجماعي مفيد في رسم الخطوط الكبرى للخلافات

الواسعة في وجهات النظر بين الدول المتقدمة والدول النامية، حينما توجد، وفي فهم تطور الجدل على مدى الأيام.

التفاؤل واللامبالاة، الخمسينات حتى عام ١٩٧٤

خلال الخمسينات وأوائل الستينات، كان الجدل حول السكان والتنمية يتشكَّل إلى حدٍّ كبير من قبل الدول الغربية التي كانت تقلق من أن النمو السكاني السريع يشكِّل عقبة في وجه تنمية «العالم الثالث»، ومن قِبل الدول الاشتراكية التي كانت ترفض مثل هذا التفكير «المالثوسي» والتي كانت ترى أن النمو السكاني هو ظاهرة محايدة وأن الاشتراكية توفِّر أفضل إجابة على مشاكل التنمية. وظهر هذا الجدل بين الشرق والغرب على السطح في أول مؤتمرين عالميين للسكان، واللذين كانا اجتماعين فنيين في الأساس، في عامي ١٩٥٤ و١٩٦٥.[١] في ذلك الوقت، لم تعر الدول النامية نفسها سوى القليل من الاهتمام لقضايا السكان، رغم أن الهند تبنَّت سياسة سكانية في وقت مبكر في عام ١٩٥١، كما قدَّمت عدة دول أخرى خدمات تخطيط أُسري أساسي من خلال وكالات خاصة. وظلت حكومات معظم الدول النامية، التي كانت تشكُّ في أن النمو السكاني هو قيد خطير على التنمية مجرَّد مستمعة إلى مثل هذا الجدل.

وكان الدافع لتفكير الولايات المتحدة في أوائل العهد به هو اهتمامها بالسياسات الخارجية في الأساس. ورغم أن حكومة الولايات المتحدة لم تصبح منشغلة رسمياً بالقضية حتى منتصف الستينات، إلاّ أن تحالفاً فضفاضاً من علماء الدراسات السكانية والمواطنين البارزين المهتمين وأعضاء من أوساط السياسات الخارجية حذَّر من التهديد الذي يفرضه «النمو السكاني المتفشي» في الدول النامية على المصالح الاستراتيجية للولايات المتحدة.[٢] وتعزَّز مثل هذا التفكير التنبوئي على أيدي علماء الأنظمة البيئية الذين أخذوا يدقون أجراس الخطر الناجم عن التردي البيئي الذي تسببِّه «القنبلة السكانية».[٣] وأدت عقلية الأزمة هذه إلى تشكيل البرنامج السكاني الأولي في الولايات المتحدة، والذي وجد ما يبرِّره على أسس إنسانية والحاجة إلى حماية المصالح الأمنية والاقتصادية للولايات المتحدة في الخارج. وكان البرنامج منحازاً انحيازاً شديداً نحو الأهداف الديموغرافية وتوفير موانع

الحمل – وغالباً بدون ما يتطلبه ذلك من طلب مسبق في الدول النامية. وكانت الكثير من الدول النامية، التي أدركت الأصول الامبريالية وحتى العنصرية في اهتمامات الأمم المتحدة تشكُّ في دوافع الولايات المتحدة في تقديم المساعدة، وكانت لذلك ترفض هذه الطريقة المفرطة في الحماس.

وتكثَّف الاهتمام الدولي حول النمو السكاني السريع في أواخر الستينات. ففي عام ١٩٦٩، قادت الولايات المتحدة، ومع دول شمال أوروبا (وخاصة السويد) الجهد الذي استهدف إقامة صندوق الأمم المتحدة للنشاطات السكانية وأصبحت أكبر المساهمين فيه. وبادرت الولايات المتحدة ودول مانحة أخرى، التي اعتقدت بوجود كلٍّ من أزمةٍ سكانية وإجماعٍ على الحاجة للعمل الدولي إلى عقد مؤتمر الأمم المتحدة العالمي للسكان عام ١٩٧٤ في بخارست، وهو أوّل مؤتمر دولي للسكان مُثِّلت فيه الحكومات على المستوى الوزاري. وتوقَّع مندوبو ومراقبو الولايات المتحدة إقراراً بالإجماع للبرامج السكانية في العالم النامي وسعوا للحصول على التعاون التام على جدول أعمال يقرُّ بإجراءات نشطة لتخطيط الأسرة، بما فيها أهداف محدَّدة زمنياً لبعض الأقاليم. وعمل ممثلون من الولايات المتحدة وبعض الدول في أوروبا الغربية وآسيا على تعبئة نشاطات أكبر من جانب الحكومات والمؤسسات الدولية ورأوا في مؤتمر بخارست منبراً للضغط من أجل عمل عالمي منسَّق. وعكست مسودَّة خطة العمل العالمية للسكان هذه التوقعات بالدعوة للإجراءات السكانيَّة والإجراءات الاقتصادية والاجتماعية المرتبطة بها ذات التأثير المباشر على نسبة المواليد.[٤]

وكان الكثير من تفاؤل الولايات المتحدة نابع من الإدراك بأن الاختلافات العقائدية والدينية التي كانت سائدة في وقت سابق قد انحسرت وأنه يوجد الآن اتفاق دولي واسع النطاق حول مغزى النمو السكاني والإجراءات اللازمة لإبطائه. وأدت سلسلة من قرارات الأمم المتحدة جرى تبنيها في الستينات وأوائل السبعينات، إلى النظر إلى تخطيط الأسرة، بين أمور أخرى، كحق من حقوق الإنسان وأدت إلى إصباغ الشرعية على اهتمام الحكومات بالجهود الرامية للحدِّ من الخصوبة (نسبة المواليد) وعلى مشاركتها فيها.[٥] وزيادة على ذلك،

منحت لجنة الأمم المتحدة الاقتصادية لآسيا والشرق الأقصى قبل مؤتمر بوخارست مباشرة، في الاجتماع التحضيري لإقليم آسيا في أيار/ مايو ١٩٧٤، دعمها المطلق لبرامج تخطيط الأسرة/ السكان.

وعلى الرغم من هذا الإقرار الرسمي لإجراءات تخطيط الأسرة وحقيقة أن الكثير من الدول النامية كانت هي نفسها تتخذ إجراءات كبح جماح النمو السكاني (كانت معظم الدول الآسيوية قد تبنّت سياسات سكانية بحلول أواخر الستينات)، إلاّ أن وفود الدول النامية عبَّرت عن آراء مختلفة جداً عن آراء زملائهم من دول الشمال في المؤتمر نفسه. فقد شعر الكثير من الدول النامية أن الدول المانحة تُولي الكثير جداً من التأكيد على التحكُّم في نسبة المواليد ولا تولي ما يكفي من التأكيد على العوامل الاقتصادية الاجتماعية الكامنة التي تؤثر على مستويات نسبة المواليد. وكانت هذه الدول ترى أن النمو السكاني هو نتيجة، وليس السبب، في التخلُّف ولا يمكن التصدي له إلاّ كجزء من استراتيجية تنموية شاملة. وتجسَّد هذا المنظور في الزعم الذي قاله به رئيس وفد الهند من أن «التنمية هي أفضل وسيلة لمنع الحمل.» وسعت مجموعة الـ٧٧ (وهي كتلة عدم الانحياز من الدول النامية). بزعامة الأرجنتين والجزائر، إلى إعادة صياغة خطة العمل كي تعكس مبادئ النظام الاقتصادي الدولي الجديد التي جرى تبنيها في دورة خاصة للجمعية العامة للأمم المتحدة قبل مؤتمر السكان بخمسة شهور فحسب. وأكدَّ النظام الاقتصادي الدولي الجديد على الحاجة للتنمية الاقتصادية الاجتماعية ودعى إلى إعادة توزيع الموارد الاقتصادية بين الدول الغنية والفقيرة.

وكانت الفكرة القائلة بأن النمو السكاني لا يمكن أن يتباطأ بدون التنمية الاقتصادية منسجمة مع الإدراك واسع النطاق بين الكثير من الدول النامية من أن برامج تخطيط الأسرة قد باءت بالفشل.[٦] كما يلاحظ أن الموقف المتمثِّل في «إعادة التوزيع» يلائم أيضاً المصالح السياسية للدول النامية من عدة أوجه. وكانت كتلة موحَّدة من دول الجنوب تضافرت حول مجموعة من القضايا مظهراً هاماً من مظاهر التضامن ضد العالم الصناعي، وبخاصة بسبب الإعلام واسع النطاق الذي أحاط بالمؤتمر. وزيادة على ذلك، كان اقتفاء أثر زعامة الجزائر استراتيجية جيدة وبالتالي الإبقاء على علاقة حسنة مع منظمة الدول المصدرة للنفط

(الأوبك)، وبخاصة في وقت كان هذا الاتحاد (الكارتل) يجرِّب عضلاته التي اكتشفها حديثاً.[٧] كما أن لهذا الموقف جاذبيته الأيدولوجية الواضحة لدى الدول الاشتراكية مثل الصين، التي زعمت في المؤتمر على أن «أعداد السكان لا تشكِّل أية مشكلة في ظلِّ الاشتراكية» وأن «الدول العظمى تدق ناقوس خطر كاذب حول التفجُّر السكاني» (انظر إطار رقم ١).

واستجابت الولايات المتحدة بدفع الأمور إلى التركيز على السكان واستبعاد الدعوة إلى الاهتمام بمبادئ النظام الاقتصادي الدولي الجديد على أساس أنها «عبارات جدلية عقائدية» التي لا تؤدي إلاّ إلى «إحداث الغموض والالتباس في محتوى خطة العمل» فحسب.[٨] وعلى أية حال، لم يكن رد فعل الدول الصناعية الأخرى عديم الاحساس إلى هذا الحد، بل إن هذه الدول سعت في الحقيقة إلى النأي بنفسها عن موقف الولايات المتحدة. وكانت دول شمال أوروبا بصورة خاصة، ذات التقليد الخاص بها في الرعاية الاجتماعية، أكثر استجابة بكثير إلى أهداف النظام الاقتصادي الدولي الجديد ولم تر فيه أي نوع من عدم الانسجام مع الجهود الرامية لتخفيض النمو السكاني.[٩]

كما ورد النقد للتوجُّه الأمريكي الأخرق المتعلق بالتحكُّم في عدد السكان أيضاً من المشاركين في «المنبر السكاني» غير الرسمي، وهو منبر موازٍ لممثلي المنظمات غير الحكومية، والخبراء المستقلين وغيرهم من النشطاء. وحضر ما يقرب من ١٥٠٠ مشارك، كان من بينهم ما يقرب من ٣٠٠ مشارك يمثِّلون المنظمات غير الحكومية. وكانت معظم المنظمات المؤثِّرة من دول الشمال، كما أن جميع المنظمات غير الحكومية الخاصة بالسكان بالفعل ذات قاعدة دولية أو في الولايات المتحدة.[١٠] وانتقد الكثير من هذه الجماعات وجهات النظر المنذرة بالخطر التي عبّرت عنها وفود عدة دول نامية كما انتقدت الجهود الرامية لتشجيع التحكم في أعداد السكان. بل حتى جاء الدعم لوجهة الدول النامية من داخل صفوف المؤسسة المهتمة بالسكان في الولايات المتحدة؛ ففي خطاب غير متوقع أمام المنبر السكاني، أشار جون دي روكفيلر الثالث (John D. RockfellerIII) إلى الصلة بين التنمية والسكان وأكد على أهمية المرأة في السياسات السكانية وبرامجها.[١١]

إطار رقم ١ مقتطفات من البيانات الرسمية للدول أُعدت لمؤتمري الأمم المتحدة للسكان في عام ١٩٧٤ وعام ١٩٨٤.

البرازيل

مؤتمر ١٩٧٤

«.. ستتمكّن البرازيل من استيعاب الزيادات الديموغرافية المنظورة وهذا... النمو حتى ينبغي النظر له كعنصر أساسي للتنمية الاقتصادية، وللأمن القومي.. وتحديد عدد المواليد هو أمر متروك لقرار الأسرة المعنيَّة، والتي هي في هذه الحالة، ليست مجال تدخل الحكومة؛ والقدرة على الوصول إلى إجراءات تحديد عدد المواليد لا ينبغي أن تكون امتيازاً قاصراً على الدول الغنية، وبالتالي فإن من مسؤولية الدولة توفير المعلومات والوسائل التي قد تكون مطلوبة من قبل الأُسر ذات الدخل المحدود..».

المصدر: بيان رئيس الوفد البرازيلي إلى المؤتمر العالمي الثالث للسكان، الجلسة العامة، بخارست ٢٦ آب/ أغسطس ١٩٧٤.

«لا زالت الحكومة البرازيلية تعتبر المبادئ الأساسية لسياسات السكان البرازيلية، التي صيغت في عام ١٩٧٤، سارية المفعول.. وزيادة على ذلك، فإن الحكومة تدرك الحقيقة المتمثلة في أن الشعب البرازيلي يطالب اليوم بصورة متزايدة بالحصول على المعلومات والوسائل المناسبة لتخطيط الإنجاب فيه.. وتخطيط عدد المواليد هو واحد من الحقوق الأساسية للإنسان.. كما أن التدخل الحكومي في تحديد المواليد، الذي يعتمد على قرار كلٍّ أسرة في حدِّ ذاتها، لا ينبغي أن يكون له وجود في البرازيل».

المصدر: بيان صاحب الفخامة الدكتور والديز منديس أركوفيردي، وزير الدولة للصحة، رئيس الوفد البرازيلي، مكسيكو سيتي، آب/ أغسطس ١٩٨٤.

كينيا

مؤتمر ١٩٧٤

«كان تخطيط الأسرة يتم في الماضي على أساس كيفما اتفق. ولم يكن هناك أهداف معدَّة للوصول لها. ونجم عن ذلك أن التخطيط الأسري لم يكن له أي تأثير على معدل نمو

تابع إطار رقم ١

السكان وقررت الحكومة تكثيف تخطيط الأسرة من خلال برنامج محدد بأهداف موضوعة».

المصدر: بيانات الدول، بخارست، آب/ أغسطس ١٩٧٤.

مؤتمر ١٩٨٤

«... منذ مؤتمر السكان في بخارست في عام ١٩٧٤، أحرزت كينيا تقدماً نحو تنفيذ توصيات خطة العمل.. وباختصار، أدركت كينيا أن النمو السكاني السريع يؤدي إلى إحباط جهودها في توفير خدمات الحاجات الأساسية من التعليم والصحةوالإسكان والغذاء وفرص العمل للسكان. ولهذا السبب فقد فكرنا ملياً في كيفية وضع برنامج تخطيط للأسرة فعال وفي الوقت نفسه الإدراك بأن تخطيط الأسرة ليس البلسم الشافي لقضايا السكان».

المصدر: بيانات الدول في مكسيكو ستي آب/ أغسطس ١٩٨٤.

الهند

مؤتمر ١٩٧٤

«يكمن طريق تخطيط الأسرة في كل دولة خلال إزالة الفقر والذي ظل تاريخياً حقيقة، السبب الرئيس للإفراط في عدد السكان.. وقد قيل حقيقة إن أفضل مانع للحمل هو التنمية».

مؤتمر ١٩٨٤

«مهما يكن النقد الذي يوجَّه لعيوبنا، فقد.. تجنَّبنا ٦٠ مليون حالة ولادة حتى الآن. وبدون جهود التخطيط الأسري، لكان معدل الزيادة [السنوي] فاق ثلاثة بالمائة. وما يقرب من ٩٤ بالمائة من الإنفاق على البرامج السكانية يأتي من مواردنا الخاصة..».

المصدر: بيان الدولة قدَّمه بابو راو شانكا رانادا، الوزير الهندي للصحة والرعاية الأسرية، نيومكسيكو، آب/ أغسطس ١٩٨٤.

تابع إطار رقم ١

الصين

مؤتمر ١٩٧٤

«تدق القوى العظمى إنذاراً كاذباً عن «تفجر سكاني» وترسم صورة قاتمة عن مستقبل الجنس البشري... إن أوضاع السكان في دولة تتحدد وفق نظامها الاجتماعي وأوضاعها السياسية والاقتصادية... ويعود «الإفراط في عدد السكان» بصورة رئيسية إلى النهب العدواني والاستغلال اللذين تمارسهما القوى الاستعمارية.. وتخطيطنا ليس مجرد تحكم في عدد المواليد كما يفهم بعض الناس كيف ينبغي أن يكون، ولكن يشمل إجراءات مختلفة لظروف مختلفة..»

المصدر: بيان رئيس وفد جمهورية الصين الشعبية، بخارست، آب/ أغسطس ١٩٧٤.

مؤتمر ١٩٨٤

«... إن تخطيط الأسرة سياسة قومية أساسية للصين. ومنذ عام ١٩٧٩، والحكومة الصينية تدعو إلى تطبيق سياسة «زوج واحد، طفل واحد»... وفي سعيها لحلّ لمشكلتها السكانية، تعتمد الصين بصورة رئيسية على جهودها الذاتية».

المصدر: بيان وانغ وي، رئيس وفد جمهورية الصين الشعبيّة، مكسيكو سيتي، آب/ أغسطس ١٩٨٤.

وكانت نتيجة مؤتمر بوخارست تسوية تجسدّت في خطة عمل للسكان في العالم أعيدت صياغتها بعد أن ثار جدل كبير حولها. وجرى تبني الوثيقة بالإجماع، مع امتناع الفاتيكان عن التصويت. وعلى العكس من المسودة السابقة، ألغت الصيغة النهائية أية إشارة إلى أهداف تخفيض نسبة المواليد ووضعت النمو السكاني كمشكلة في إطار التنمية الاقتصادية والإجتماعية والحاجة إلى إعادة هيكلة الاقتصاد العالمي. وأكدت الوثيقة على حقوق الأزواج في التخطيط الأسري (على الرغم من معارضة الفاتيكان) ولكنها أكدت حق السيادة لكل دولة في تحديد سياسات السكان الخاصة بها وقللّت من أهمية الحاجة للدعم الحكومي إلى برامج تخطيط الأسرة وأدت خطة العمل المعدَّلة، التي تعتبر نصراً للدول النامية، إلى الكثير من خيبة الأمل لدى وفد الولايات المتحدة وفي الأوساط المؤيِّدة للسكان.

وخفَّف بعض الشيء من أهمية معارضة الدول النامية للتحكم في أعداد السكان في بخارست الاهتمام الذي أولته الكثير من الدول لقضايا السكان في أعقاب المؤتمر. وفي الحقيقة، أصدرت حكومة الهند بعد أقل من سنتين من ذلك بياناً يعرِّف قضية السكان كأولوية قومية تتطلب عملاً فورياً. إذ إن الانتظار حتى يؤدي التعليم والتنمية الاقتصادية إلى الانخفاض في نسبة المواليد ليس بالحل العملي».[١٢]

وبالمثل، قررت الحكومة الصينية، بحلول أواخر السبعينات، أن «مستقبل الاشتراكية ذاته يعتمد على تحديد نسبة المواليد داخل بيت الزوجية إلى حالة أو حالتين ولادة» وبادرت بإنشاء برنامج سكاني لا رحمة فيه ولا هوادة.

الاهتمام المتزايد، ١٩٧٤ إلى ١٩٨٤

تميَّزت الفترة التي أوصلت إلى المؤتمر الدولي حول السكان في مكسيكو سيتي عام ١٩٨٤ بالاهتمام المتزايد بقضايا السكان بين الدول النامية. وبحلول عام ١٩٨٤، أصبحت الكثير من الدول على قناعة بأهمية قضايا السكان واستحسان المساعدة الدولية لجهود التحكم في نسبة المواليد. وكانت حكومات الدول النامية لا تزال مهتمة بإبراز مبادئ النظام الاقتصادي الدولي الجديد، ولكنها بدأت تنظر إلى الضغوط السكانية كعقبة في وجه التنمية وأصبحت الآن على استعداد لإقرار التوسع في تخطيط الأُسرة والإجراءات المتعلقة بها من أجل الحدِّ من نسبة المواليد. وفي الوقت نفسه، اتخذت الدول المانحة والوكالات الدولية في أواخر السبعينات وأوائل الثمانينات خطوات في سبيل تعميم لا مركزيَّة برامجها السكانية وربط النشاطات السكانية بمبادرات التنمية الأخرى مثل التعليم والهجرة والوفيات وبالتالي تعكس المنهج المتكامل الموجَّه نحو التنمية لقضية السكان الذي سعت له مجموعة الـ٧٧ في بخارست.[١٤]

وكان التحوُّل في تفكير الدول النامية الذي شوهد في مكسيكو سيتي حازماً بصورة خاصة عند الوفود الإفريقية. ففي بخارست كان الأفارقة متفائلين حول قدرة قارتهم على استيعاب الأعداد المتنامية على ضوء مساحات أراضيها الشاسعة ومواردها الطبيعية الغنية، إلاّ أنه بحلول عام ١٩٨٤ بدأ الكثير من الحكومات الافريقية التعبير عن مخاوفها، بعد أن

شهدت مباشرة المشاكل الاقتصادية والاجتماعية المرتبطة بنسبة المواليد العالية.[١٥] أما الدول الأخرى التي كانت تدعو إلى موقف النظام الاقتصادي الدولي الجديد في بخارست مثل الصين والبرازيل والجزائر فقد جاءت أيضاً إلى مكسيكو سيتي. ومعها التزام بالتصدي للقضايا السكانية واهتمام أكبر بإجراءات تخطيط الأسرة وقبول بها.[١٦] كما كانت القضايا والدوافع السياسية التي طغت بشكل كبير على النقاش السكاني في بخارست غائبة نسبياً عن مواقف الدول النامية في بخارست. وتقلَّصت التوترات بين الشمال والجنوب بدرجة كبيرة ما بين عامي ١٩٧٤ و١٩٨٤، ولم تعد أوبك في وضع يمكنها من حشد الكثير من النفوذ لدى الدول الصناعية. وبحلول نهاية السبعينات كذلك، أدى التفاوت الواسع بين الدول النامية من حيث النمو الاقتصادي إلى ضعف الرغبة في متابعة أهدافها مع دول الشمال ككتلة موحَّدة؛ وأصبح التفاوض مع الدول المتقدمة من خلال الترتيبات الثنائية أو الإقليمية أكثر منطقية.[١٧]

وفي مكسيكو سيتي، لم يأت إدخال السياسة في النقاش من جانب الدول النامية بل من الولايات المتحدة، وهي الدولة التي أظهرت أكثر انعكاسات التوجهات دراماتيكية في التفكير حول السكان، سواء كان ذلك من حيث تحليلها للوضع الديموغرافي أو من حيث وصفاتها السياسية. وعند إعلان الوفد الأمريكي أن عدد السكان هو عامل «محايد» زعم أن النشاط الذي تمحور حول السكان في الستينات والسبعينات كان «إفراطاً في رد الفعل الديمغرافي» وأن الأزمة الملاحظة كانت حقيقة نتيجة لتركيز السلطة الاقتصادية في يد الدولة» ونتيجة «للسيطرة الحكومية الكبيرة جداً.»[١٩] ونادت الولايات المتحدة باتخاذ «السياسات الاقتصادية السليمة» القائمة على الأسواق الحرَّة والمبادرات الفردية. كما أعلنت الولايات المتحدة أيضاً أنها ستوقف كل التمويل المقدم للمنظمات الخاصة التي تقدم معلومات و/ أو خدمات عن الإجهاض – .التي أصبحت الآن مشهورة باسم «سياسات مكسيكو سيتي» التي أدت إلى سحب دعم الولايات المتحدة لاتحاد الأبوة والأمومة المخططة الدولية. ويمكن للاتحاد أن يضمن عدم قيام شركائه الأمريكيين باستخدام المساهمات الأمريكية للخدمات المتعلقة بالإجهاض (وهو شرط كان قد دخل إلى حيِّز التنفيذ منذ تعديل هيلمز(Helms) في عام ١٩٧٣ على قانون المساعدة الأجنبية، ولكن السياسة الجديدة وسَّعت

من هذا القيد بحيث يشمل أية وكالة توفّر خدمات الإجهاض أو المعلومات المتعلقة به ويشمل أية مؤسسة تموّل أو تساعد مثل هذه الوكالة – حتى لو استخدمت أموالاً غير أمريكية لهذا الغرض. كما أدت إلى إيقاف تمويل صندوق الأمم المتحدة للنشاطات السكانية في عام ١٩٨٦ بسبب دعمه لبرنامج تخطيط الأسرة الصيني (الذي روّجت ضده المزاعم حول الممارسات الإكراهية).

ولم يكن هذا التحول في موقف الولايات المتحدة ابتعاداً عن دور القيادة الذي مارسته في بخارست وفي جهود المساعدة السكانية الدولية التي أعقبت ذلك فحسب، بل أيضاً ابتعاداً عن البيانات التي صدرت في وقتٍ قريبٍ مثل كانون الثاني/ يناير وآذار/ مارس ١٩٨٤ في الاجتماعين التحضيريين للمؤتمر. ومع اقتراب الانتخابات الرئاسية والتغطية الإعلامية الواسعة للمؤتمر، استجاب الرسميون في الولايات المتحدة إلى الجهود التي لا هوادة فيها لتحالف محافظ من نشطاء «أنصار الحياة» و«أصحاب الرأي» المؤيدين لحرية الفكر والعمل والرسميين في الإدارة الحكومية وأعضاء الكونغرس وموظفيه في تشكيل مهمة وموقف الوفد الأمريكي. ونجحوا في جعل جيمس بكلي (James Buckley)، السيناتور السابق، المعروف بعدائه للمساعدات السكانية يقود وفداً (للمؤتمر) معظمه من رسميي الإدارة الحكومية ذوي التوجهات المشكوك فيها في مجال السكان.[١٩]

وعلى الرغم من جدول أعمال الوفد الأمريكي المناهض بوضوح للإجهاض، قامت الولايات المتحدة بتشجيع الفاتيكان بأخذ زمام القيادة في اقتراح لغة تجرّد الإجهاض من أهليته كطريقة «مقبولة» في تخطيط الأسرة.[٢٠] وعلى أية حال، فقد عملت الولايات المتحدة على إلغاء الإشارة إلى الإجهاض غير *المشروع* من تقرير المؤتمر وهي حركة عارضتها بحماس شديد السويد التي كانت ترى أن ذلك يقلل من شأن العواقب الصحية الهامة على المرأة.[٢١] كما يراعي التقرير الختامي للمؤتمر جوانب أخرى من موقف الولايات المتحدة – الإتيان على دور القطاع الخاص في تحقيق أهداف السكان والتنمية، على سبيل المثال – إلاّ أن نفوذ الولايات المتحدة على وقائع المؤتمر كان بصورة عامة عند حدّه الأدنى. فقد عزّز الإعلان الصادر عن المؤتمر وكذلك توصياته ووسّع من شروط خطة العمل السكاني العالمي

التي جرى تبنيها في بخارست، وأعاد التأكيد على دور التنمية في تخفيض نسبة المواليد، ولكنه يعترف أنه حتى في غياب التنمية، فإنه يمكن أن يكون لجهود تخطيط الأسرة تأثير على نسبة المواليد هناك حاجة ماسة له. وعلى النقيض من بيان السياسة الأمريكية، أبرزت الوثيقة الختامية أيضاً الصلات بين مكانة النساء الاقتصادية والاجتماعية ونسبة المواليد العالية، وأكدّ على أهمية إدماج النساء في عملية التنمية.[٢٢]

الإجماع المتبلور، ١٩٨٤ حتى الآن

توضّح مواقف الدول النامية في مكسيكو سيتي وكذلك حقيقة أنه بحلول عام ١٩٨٨، كانت ٦٢ دولة نامية قد تبنّت إجراءات لإبطاء نمو السكان (مقارنة بـ٤٢ دولة في عام ١٩٧٦)[٢٣] التزام الدول النامية تجاه النشاطات السكانية والمدى الذي وصل إليه انحسار عدم الاتفاق حول دور السكان في التنمية. وعلى أية حال، أوضح مؤتمر البيئة والتنمية الذي عقد في ريو عام ١٩٩٢ أن دور *السياسة* في العملية السكانية لا زال مستمراً عند بعض المستويات.

فقد اعترفت معظم الدول النامية في ريو بوضوح بأهمية القضايا السكانية – إذ حدّدت ٧٠ بالمائة تقريباً من تقارير الدول المشاركة في المؤتمر قضية السكان على أنها قضية حاسمة في الجدل حول البيئة والتنمية. إلاّ أن هذه الدول كانت تعزف عن التركيز على السكان في إطار مناقشة تدور حول البيئة.[٢٤] وكانت تخشى أن ينطوي مثل هذا التركيز على أن العوامل الديموغرافية في الدول النامية مسؤولة عن المشاكل البيئية العالمية بدلاً مما كانت تعتبره القضية الحقيقية المتمثلة في أنماط الاستهلاك المفرطة في العالم الصناعي. كما كانت حكومات الدول النامية تعارض كذلك التصدي لقضايا السكان بدون ضمان قيام الدول المتقدمة بتقديم المساعدات للدول النامية للحصول على التكنولوجيات الودودة للبيئة والتي تحتاجها لتحقيق التنمية المستديمة.[٢٥]

وفي الاجتماع التحضيري الختامي لمؤتمر الأمم المتحدة حول البيئة والتنمية (UNCED)، أصرّت الولايات المتحدة على شطب عبارات من جدول الأعمال ٢١ (Agenda 21) – وهو خطة العمل القومي والدولي التي أُعدّت في مؤتمر البيئة والتنمية وأُقرّت فيه – تتعلق بالأهداف الكميّة لتخفيض الاستهلاك. وردّت الدول النامية بتخفيف لهجة الفصل الخاصّ

بالسكان، ووضعت عبارات ثورية بدلاً من الإشارات الصريحة لقضايا السكان. وفي المفاوضات التي جرت فيما بعد، تراجعت الدول النامية بعض الشيء عن هذا الموقف بعد أن أدركت أن ذلك لن يؤثّر كثيراً على الإدارة الأمريكية التي أصبحت بالفعل غير مبالية بالنسبة لجهود تخطيط الأسرة، إن لم تكن معادية لها. وبحلول ذلك الوقت، على أية حال، نجحت أطراف معنيَّة أخرى، وبخاصة الفاتيكان وجماعات المرأة، في التخفيف كثيراً من لهجة التعامل مع الاهتمامات الديموغرافية وتحدُّد الوثيقة الختامية قضية السكان كقضية «تتقاطع مع القضايا الأخرى» ولكنَّها ضعيفة إزاء كلٍّ من إقامة علاقات سكانية – بيئية والتعرُّف على إجراءات، مثل تخطيط الأسرة، لتخفيض الضغوط السكانية.[٢٦]

ومرة أخرى، على أية حال، لم تقلِّل الاعتبارات السياسية للدول النامية البادية على الساحة الدولية من تصميمها على التعامل مع هذه القضايا وفق شروطها هي. إذ بعد مجرَّد ثلاثة شهور من قمة ريو، بَدَتْ الكثير من الدول النامية مستعدَّة للتصدي للمشاكل البيئية المرتبطة بالنمو السكاني السريع. ففي اجتماع القمة لرؤساء دول أو حكومات الدول غير المنحازة الذي عقد في جاكرتا في عام ١٩٩٤ عبَّر الرسميون عن قلقهم من معدلات نمو السكان الذي لم يسبق له مثيل، ودعوا، في الوقت الذي أعادوا فيه التعبير عن الحاجة للتصدي «لأنماط الإنتاج والاستهلاك التي لا يمكن استدامتها» لدى دول العالم المتقدمة، إلى إعطاء اهتمام أكبر «لقضايا الضغوط الديموغرافية وحماية البيئة واستنفاد الموارد الطبيعية ومتطلبات النمو المترابطة.»[٢٧]

ومع اقتراب المؤتمر الدولي حول السكان والتنمية المقرر عقده في القاهرة في أيلول سبتمبر ١٩٩٤، تبدو كل من الدول النامية والدول المتقدمة متفقة بالنسبة لـ (١) عواقب النمو السكاني السريع، و(٢) الحاجة لاستراتيجيات شاملة للتصدي لذلك النمو. ويجري الاعتراف بأن السكان مكوِّن أساسي في الجهود الرامية لتشجيع التنمية المستديمة. وتؤكدُ كل من الدول المانحة والدول المتلقية على الحاجة لخدمات تخطيط الأسرة لأولئك الناس الذين يرغبون الآن بالفعل في تحدد أعداد أُسرهم وكذلك الحاجة لإجراءات التنمية الاجتماعية والاقتصادية لإيجاد مثل هذا الطلب (على تحديد الأسرة) في المناطق التي لا

يوجد فيها بعد. كذلك تتفق الحكومات أن قضايا المرأة والجنس (أي الذكور والإناث) لا بدَّ أن تكون محورية في الجدل السكاني.

وفي الاجتماعات التمهيدية والمؤتمرات الإقليمية التي أوصلت إلى قمة القاهرة، ردَّدت حكومات الدول النامية المخاوف القديمة وعبرَّت عن أولويات جديدة. وتظهر بيانات الدول أنَّ معظمها يشعر بالقلق من تأثير النمو السكاني على المستوى الفردي – تأثير ذلك على العمالة وإتاحة الغذاء والأراضي وصحة ومكانة المرأة وتوفير خدمات الصحة والتعليم. وتؤكد العديد من هذه الدول على الحاجة لتحسين أوضاع المرأة ورعايتها والتصدي لمسؤولية الذكور ومشاركتهم في برامج السكان.

وتشير معظم الدول النامية الآن إلى أنها تؤيِّد بقوة أهداف التنمية المستديمة وأنها مستعدة لدراسة دور السكان في المشاكل البيئية. إلاّ أن الكثير من هذه الدول، مثل البرازيل والهند وكينيا، على أية حال، يرى أن مسألة السكان ينبغي أن تعالج في إطار التنمية الاجتماعية والاقتصادية وليس بدون الاهتمام بقضايا الاستهلاك وأسلوب الحياة. كما أوضح عدد من مندوبي الدول النامية إلى الاجتماع التحضيري الثالث لمؤتمر القاهرة، بجلاء، أيضاً، أنه لا ينبغي للاعتبارات البيئية أن تتدخل في حقها (أي الدول النامية) في النمو الاقتصادي، وأنه لا ينبغي للمؤتمر الدولي حول السكان والتنمية أن يتصدى للقضايا البيئية فيما هو أبعد مما اتفق عليه في جدول الأعمال ٢١. ولا زالت بعض الحكومات أيضاً تلفت النظر إلى مكانها في الاقتصاد العالمي وإلى الصلة التي تراها بين الفقر في دول الجنوب والسياسات الاقتصاديةفي دول الشمال (مثل أثر الديون الخارجية والتعديلات الهيكلية). وتدعم بصورة تامة التعاون الدولي حول برامج السكان، ولكنها تؤكد على أهمية السيادة القومية.[٢٨]

كما أن الولايات المتحدة لا تطلق شرارة الجدل كذلك؛ إذ حتى الآن ظلَّت تلعب دور القيادة البنَّاءة. وبعيداً بُعداً جذرياً عن موقفها في عامي ١٩٨٤، و١٩٩٢ تؤكِّد الولايات المتحدة الآن على حقوق المرأة وخياراتها الإنجابية، بما في ذلك إجراء عمليات الإجهاض الآمنة، وكذلك تتصدى، بجانب الدول الصناعية الأخرى، لقضايا الاستهلاك.[٢٩] كما تقوم الولايات المتحدة أيضاً بتوسيع مجال ما تعتبره نشاطات سكانية بحيث يشمل الصحة

الإنجابية وتعليم المرأة ومرض الإيدز ووفيات الأطفال الصغار، بين أمور أُخرى.

وفي الحقيقة فإن من المحتمل أن يتمحور الصراع الأكبر «بين الشمال والجنوب» في مؤتمر القاهرة حول الموارد. فالدول النامية تؤكد على الحاجة للموارد المالية *الإضافية* كي تتمكَّن من تنفيذ أهداف المؤتمر. وهي تسعى بالوصول بالتزامات الدول المانحة إلى أقرب ما يكون من المستويات التي اقترحها المنبر الدولي حول السكان في القرن الحادي والعشرين، وهو تجمع من الوزراء وكبار المسؤولين الحكوميين وخبراء السكان تحت رعاية الأمم المتحدة في عام ١٩٨٩. وفي هذا المنبر، اتفق ممثلو ٧٩ دولة من الدول النامية والدول المانحة على أنه ينبغي زيادة نصيب إجمالي مساعدة التنمية التي تنفق على النشاطات المتعلِّقة بالسكان من ٥ر١ بالمائة إلى ٤ بالمائة.[٣٠] وتبدو الكثير من الدول المانحة مستعدة لتخصيص نسبة أكبر من موارد المساعدة للسكان، ولكنَّ تقلُّص ميزانيات المساعدة الأجنبية في بعض الدول قد لا يؤدي إلاّ إلى القليل من الزيادات من حيث حجمها المطلق، هذا إذا كان هناك أية زيادة على الإطلاق. وتعهَّدت بعض الدول المانحة، ومن أشهرها الولايات المتحدة واليابان وألمانيا، كلامياً على الأقل، بإجراء زيادات كبيرة في التمويل الخاص بالسكان، ولكنَّ دولاً أخرى، وبخاصة دول الاتحاد الأوروبي تُحجم عن ذلك.[٣١] كما تسعى الدول النامية كذلك للحصول على تأكيدات من الدول المانحة بأن زيادات المساعدة المخصَّصة للسكان لن تأتي على حساب الموارد المخصصة لجوانب التنمية الأخرى. ولديها أسباب مشروعة في التشكُّك في نوايا الدول المانحة بعد أن فشلت الالتزامات الخاصة بالموارد التي وُعِدَ بها في مؤتمر الأمم المتحدة للبيئة والتنمية في الظهور إلى حيِّز الوجود. وحتى قضية الهجرة التي تحمل في ثناياها التقلُّب والتبدُّل لم تظهر كموضوع للجدل المثير للنزاع بين الدول النامية والدول المتقدمة. إذ تؤكد الوثيقة الختامية التمهيديَّة لمؤتمر القاهرة على الحاجة إلى الوصول بفوائد الهجرة إلى الحدِّ الأعلى لكل الأطراف المعنيَّة في الوقت الذي تتصدَّى فيه للأسباب الجذرية لحركات الهجرة «غير الطوعيَّة». وتجد معظم الدول هذه الطريقة مقبولة، وإذا كان قد ظهر أي نزاع حتى الآن فقد كان يتعلَّق بمدى وطبيعة الحقوق التي يمكن تحمُّل منحها للجماعات المهاجرة المختلفة، ولا يتعلَّق بالمسائل الأساسيَّة بصورة أكبر الخاصة بالسيادة والأسس التي تقوم عليها عملية اللجوء (السياسي).

إلاّ أن الإجماع الواعِد المحيط بمؤتمر عام ١٩٩٤ لا يقلِّل، على أية حال ، من الحاجة الملحَّة لبحث ما يُنتَظَر على مدى عدة سنوات قادمة. إذ تستمر المعدلات العالية المتواصلة للنمو السكاني، وبخاصة في إفريقيا، حيث لا زال الكثير من الدول تتخلَّف على سلسلة من المؤشرات الاجتماعية والاقتصادية الحاسمة. وزيادة على ذلك، فإن الاتفاق اليوم على الحاجة لتحديد النسل عند مستوى الاستبدال لن يفعل شيئاً لإبطاء النمو الحالي في أعداد البشر الناجم عن التقاعس عن العمل في الماضي؛ ولا بدَّ من بذل الجهود لتأخير عمليات الحمل، وتحديد فترات زمنيَّة ما بين حَمْل وحَمْل، بالنسبة لمن هم في سن الإنجاب من الجيل الحاضر لكي يمكن إبطاء الزخم السكاني. كما تقوم الدول النامية والدول المانحة كذلك بمعالجة عددٍ أكبر من القضايا الشائكة المتعلِّقة بالسكان، من بينها: حقوق الإنسان؛ والهجرة والتحضُّر؛ وتعليم الإناث؛ وقضايا التنمية المستديمة، بما في ذلك الاستهلاك؛ ومسؤولية الذكور؛ والحقوق والصحَّة الإنجابيَّة، بما في ذلك الإجهاض. ورغم أن هذه الدول قد تتَّفق على الحاجة للتصدي لهذه القضايا، فإن على الدول النامية أن تعمل، بجانب الدول المانحة، على تطوير السياسات المناسبة والاستجابات البرامجية.

واليوم، فإن الجدل السكاني يتشكَّل إلى حدٍ كبير بمثل هذه الاهتمامات التي تتخطى حدود الدول فرادى. ومن المحتمل أن تتشكَّل التحالفات حول مجموعة من القضايا الرئيسية وليس وفق الخطوط التقليدية ما بين الشمال والجنوب. وتستمر القضايا التي لم تجرِ تسويتها والتي غالباً ما تكون مثاراً للنزاع، مثل الإجهاض وحقوق الإنجاب والمدى الذي ينبغي عنده دمج الصحة التناسلية مع التنمية الاجتماعية، في توليد النقاش حامي الوطيس داخل الدول فرادى وعلى الساحة الدوليَّة. وزيادة على ذلك، فإن هذه القضايا لم تكن وحدها التي تطوَّرت، بل تتطوَّر معها الجهات المعنيَّة بها. فقد تمكنت المنظمات غير الحكومية في كلٍّ من الدول المتقدمة والنامية من أن يكون لها مستوى لم يسبق له مثيل من المشاركة في العملية التحضيرية التي تقوم بها الأمم المتحدة لمؤتمر عام ١٩٩٤؛ كما أنها تعمل من وراء الكواليس لا لدى حكوماتها فحسب بل لدى حكومات الدول الأخرى كذلك. كما أصبح للنساء أكثر من أي وقت مضى، صوتاً قوياً وفعَّالاً حول عدد من القضايا المتعلقة بالسكان، بوصفهن مشاركات في المنظمات غير الحكومية وكوفود لبلادهن.

التأثيرات غير الحكومية على وجهات نظر دول الجنوب:

يمكن جمع الفاعلين غير الرسميين الذين يسعون بهمة ونشاط للتأثير على المواقف والسياسات المتعلّقة بالسكان في كلٍّ من الدول النامية والمتقدمة، بصورة عامة إلى أربع تحالفات أو جماعات أصحاب المصلحة:

١) «الوسط» السكاني أو «المؤسسة» السكانية، التي تتألف من المُكَولِسين (Lobbyists)، ومعاهد الأبحاث، والمؤسسات (في الدول المتقدمة)، وأعضاء الأوساط الطبيَّة والعلميَّة (في كل من الدول المتقدمة والنامية)، والذين يقومون بتوفير تخطيط الأسرة (في الدول النامية) الذين تقوم مصلحتهم الأساسية (الحقيقية أو المعروفة) من وراء النشاطات السكانية على الاهتمامات الديمغرافية؛ ولمَّا كانت آراء هذه الدائرة (أو المجموعة) يجري بحثها بصورة ضمنية في هذا الفصل، فإننا لن نقوم بإيضاح المزيد عنها ها هنا.

٢) المؤسسات والمنظمات المناهضة للإجهاض والطرق «الاصطناعية» لتخطيط الأسرة القائمة على أسس أخلاقية أو دينية.

٣) الحركة النسائية الدولية، التي تتألف من دُعاة صحة المرأة وحقوق النسل وتحسين مكانة المرأة الاجتماعية والقانونية والاقتصادية والسياسيّة.

٤) الحركة البيئية الدولية التي يقوم علماء البيولوجيا فيها ومنظماتها الشعبية بلفت الأنظار للعواقب البيئية الناجمة عن النمو السكاني السريع؛ وهذا تحالف جديد نسبياً ولكن مؤثر بصورة متزايدة على الساحة السكانية.

التأثيرات الدينية:

تضمُّ «القوى» الدينيَّة التي تعارض جهود التحكم في عدد السكان في الدول النامية الكنيسة الكاثوليكية، والأصوليين الدينيين والتحالف المرحلي من نشطاء مناهضة الإجهاض الذين يطلقون على أنفسهم اسم «أنصار الحياة».[٣٢] وتُستَمدُّ مصالح الجماعات التي تتخذ الدين قاعدة لها بالنسبة لقضية السكان من بين أمور أُخرى من الرغبة في تنمية العدالة الاجتماعية وحماية «الكرامة الإنسانية»؛ والحاجة للمحافظة على نظام اجتماعي حيث

يجري فيه التحكُّم الصارم في المرأة والسلوك الإنجابي؛ والرغبة في «إنقاذ الذين لم يولدوا بعد» من خلال الحماسة الصليبيَّة. ومن المحتمل أن التعاليم الدينيَّة الرسمية ليس لها بصورة عامة سوى تأثير أقل على السلوك الإنجابي *الفردي* مما للمعتقدات والعادات التقليدية. وعلى كل حال، فإن للجماعات التي تتخذ من الدين قاعدة لها، وكذلك الكنيسة الكاثوليكية كمؤسسة هرمية نشطة سياسياً، تأثير هام على المواقف والسياسات السكانية على كلٍّ من المستويين القومي والدولي. وفي كل من مؤتمري السكان في عام ١٩٧٤، ١٩٨٤ وفي مؤتمر الأمم المتحدة للبيئة والتنمية في عام ١٩٩٢، قلَّل الفاتيكان (الذي يشارك في المؤتمرات الدولية للأمم المتحدة للبيئة كمراقب دائم له حق التصويت) من أهمية القضايا السكانية ونجح في شطب العبارات الصريحة المتعلِّقة بتخطيط الأسرة والإجهاض من وثائق المؤتمرات. واستعداداً لمؤتمر عام ١٩٩٤، قام الفاتيكان بحشد حملة اتصالات لا هوادة فيها، مستهدفة رؤساء الدول، ضد عدة جوانب من وثيقة القاهرة التمهيدية: منها الجانب المتعلق بمعالجة الإجهاض بصورة خاصة، ولكن كذلك الجانب المتعلق بتعريف الأسرة وحقوق المراهقين والنساء غير المتزوجات في التخطيط الأسري ومعنى الحقوق الإنجابية وغيرها.

وكانت الكنيسة الكاثوليكية صريحة في معارضتها لبرامج السكان الدولية منذ بداياتها في الستينات. إلاّ أن الفاتيكان، منذ عام ١٩٧٨، وفي ظل قيادة البابا جون بول الثاني، زاد بصورة هامة من نشاطه السياسي في كل من الدول المتقدمة والنامية. ويرى البابا أن برامج منع الحمل هي المُلامَة «لازدياد الحريَّة الجنسية» و«السلوك اللامسؤول» وأبقى على معارضة الكنيسة المطلقة للإجهاض.

الحركة النسائية الدولية:

ظل أنصار الحركات النسائية منذ زمن طويل يتساءلون عن دوافع الأوساط السكانية وينتقدون طريقة يرون أنها واقعة تحت هيمنة شديدة للأهداف الديموغرافية على حساب رفاه الأفراد.[٣٤] وتعكس مطالب الجماعات النسائية، من أوجه كثيرة، مطالب الدول النامية، التي تطالب باهتمام أقل بالقضايا السكانية والمزيد من الاهتمام بالأسباب الاجتماعية الاقتصادية الكامنة وراء نسبة المواليد العالية. فالتركيز الخاص على القدرة الإنجابية للنساء

يقلّلُ، كما يرى الكثيرون، من كلٍّ من أهميةالأدوار الإنتاجية التي تلعبها النساء[٣٥] والحواجز الاقتصادية والاجتماعية والقانونية التي يواجهنها.

كما أدَّت الأولويات الديمغرافية كذلك إلى التركيز الضيِّق داخل إطار التخطيط الأسري وبرامج الصحة الإنجابية. وعندما تسترشد هذه البرامج بالأهداف المجتمعية والديموغرافية، عوضاً عن الحاجات المحدَّدة للنساء، فإنها (أي البرامج) غالباً ما تهمل المشاكل الصحية الهامة مثل الأمراض المنقولة جنسياً وأشكال عدوى القنوات الإنجابية. ويرى أنصار الحركات النسائية أنه ينبغي أن يقدم التخطيط الأُسري، بما فيه الإجهاض، كجزء من الخدمات الصحية الانجابية الشاملة التي تحترم رأي المرأة بالنسبة لحاجاتها الصحيَّة وتسهِّل قدرتها على اتخاذ القرارات الرشيدة حول حياتها الإنجابية (انظر الفصل السابع من هذا الكتاب). وتبني قضية الوصول إلى الإجهاض الآمن والذي يمكن تحمُّل تكاليفه إنما يقوم على كلٍّ من حق النساء في السيطرة على خصوبتهن والعواقب الصحية السلبية الناجمة عن الإجهاض غير المشروع وغير الآمن. كما يرى أنصار الحركات النسائية كذلك أن النساء بحاجة إلى خدمات نوعيَّة لا لمجرَّد تجنب الحمل ولكن لضمان الولادة الآمنة كذلك.

وينتقد أنصار الحركات النسائية الانحياز نحو التعقيم والطرق الجراحية أو الهرمونية في برامج التخطيط الأسري، مثل طريقة داخل الرحم (intrauterine device) ونوربلات (Norplant) وديبو بروفيرا (Depo Provera) لأن هذه الطرق خارجة عن سيطرة المرأة التي تلجأ لها – إذ عندما تباشر المرأة السير في هذا الإجراء، فإنها لا تستطيع الرجوع عنها بسهولة بدون مساعدة طبية (أو لا تستطيع العودة عنها على الإطلاق كما هي الحال بالنسبة للتعقيم). كما يُنظر لهذه الطرق من قبل الكثيرين، لا من قبل المجموعات النسائية فحسب، على أن تحمل إمكانية كبيرة من الإساءة للمرأة؛ إذ لا يجري غالباً شرح ما تنطوي عليه من أخطار وأعراض جانبية شرحاً كاملاً، كما يمكن تطبيقها بطريقة قسريَّة على أعداد مستهدفة من السكان.[٣٦] ويتخَّذ بعض دعاة مثل هذه الطرق الذين يرون الفوائد الكامنة في الطرق التي لا تتطلَّب متابعة يومية والتي لا تعتمد على تعاون الرجال في تنفيذها موقفاً إصلاحياً، ويرون أن من اللازم إجراء تحسينات على تقديم الخدمات، أي تقديم المعلومات كاملة والعناية الصحيحة عند المتابعة. أمّا غيرهم من النقاد

الراديكاليِّين فهم يرفضون هذه الطرق جملة وتفصيلاً.[٣٧]

كما تهتم الجماعات النسائية والكثيرون من جماعات أنصار المستهلكين، أيضاً، بما يعتبرونه الكيل بمكيالين بالنسبة لمسألة الأمان: إذ أن طرق منع الحمل التي تفشل في الالتزام بالمعايير التنظيمية في الدول الصناعية يجري «إغراق» النساء في الدول النامية في بحرها. وزيادة على ذلك، يشكو الكثيرون من أن شركات الأدوية تستخدم الدول النامية «كمختبرات» لأبحاث منع الحمل لتتجنَّب الإرشادات الأكثر صرامة التي تسود الدول المتقدمة؛ وفي كثير من الحالات،غالباً ما يكون معنى «موافقة المرأة على منع الحمل بناء على معرفتها بالمعلومات الخاصة بذلك» مسألة فيها نظر.[٣٨] ومع ذلك، فإن هناك حاجة للأبحاث في مجال الأوضاع الاجتماعية الاقتصادية والثقافية في الدول النامية لتجنُّب استيراد الطرق أو الوسائل غير المناسبة.

وعلى الرغم من أن الجماعات النسائية تقوم بتوجيه النقد «للمؤسسة» التي تهتم بعدد السكان، إلاّ أن هذه الجماعات غالباً ما تنحاز، على غير طيب خاطر، إلى دعاة التخطيط الأسري في وجه المعارضة الدينية المنظمَّة لإتاحة موانع الحمل وعمليات الإجهاض. وعلى سبيل المثال، قامت الجماعات النسائية ومهنيون من الأوساط السكانية في الفلبين في عام ١٩٨٧ بسد الطريق بنجاح أمام أمر تنفيذي لحظر معظم طرق منع الحمل الحديثة وكذلك أمام السياسات الحكومية الرامية لتشجيع نسبة المواليد الأكثر انخفاضاً أو لوضع أهداف ديموغرافية. وفي نفس العام، شنَّت الجماعات النسائية حملة ضد بندٍ خاصٍّ بالحماية الجنينيَّة في الدستور الفلبيني الجديد الذي أدخلته الكنيسة ومنظمات «أنصار الحياة». حقيقة لم تستطع (أي الجماعات النسائية) سدَّ الطريق تماماً أمام هذا البند، ولكنَّها كَسِبَتْ ضماناً بحماية مساوية للمرأة. وبالمثل عندما قامت جماعات المرأة البرازيلية بنجاح في عام ١٩٨٦ بمحاربة حظر دستوري على الإجهاض أدخلته المنظمات الدينية ومنظمات «الحق في الحياة» فإنها بذلك تخلَّت عن تحالف طويل المدى مع الكنيسة الكاثوليكية قائم على مصلحة مشتركة في إصلاحات اجتماعية ومعارضة لسياسات التحكم في السكان[٣٩].

وتجد الجماعات النسائية الرئيسية نفسها، من عدة أوجه، في علاقة عدائية ومع ذلك

تكاملية مع الوسط السكاني – ناقدة لمنهجها السكاني المتقلّب بعض الشيء ومؤيّدة للحرية الفردية للنساء في التحكم في خصوبتهن الخاصة بهن. وتُوضّح المعضلة التي يفرضها هذا الوضع، بصورة أكثر، عندما تقوم الجماعات اللانسائية باستخدام النقد النسائي بما يتفق مع جداول أعمالهم الخاصة بهم. ففي دول مثل كينيا والفلبين، قام النشطاء المحافظون المناهضون للإجهاض بإضافة النقد الذي توجهه الجماعات النسائية للتحكُّم في عدد السكان إلى ذخيرتهم الكلاميَّة البلاغيَّة.[٤٠]

فعالية نشطاء البيئة:

أضاف دخول الحركة البيئية الحديث نسبياً إلى الساحة السكانية بُعداً جديداً للجدل الدائر حول السكان. فقد ظل أنصار البيئة زمناً طويلاً يهتمون بالعلاقة بين أعداد البشر المتزايدين والتردي البيئي. حقيقة أصبح الكثير من الجماعات البيئية الخاصة في الولايات المتحدة نشيطين في مجال القضايا الدولية للسكان في الستينات وأوائل السبعينات، ولكنها تراجعت بعد ذلك إلى القضايا المحلية بصورة أكبر إزاء المواقف المناهضة للتحكُّم في عدد السكان في الدول النامية وغير ذلك من القضايا الملحَّة في الداخل.[٤١]

وفي الثمانينات، أصبح الكثير من الجماعات البيئية حَذِراً أيضاً من التورط في الجدل حول الإجهاض وبالتالي يعيقون الدعم الذي تتلقاه هذه الجماعات من أعضائها ذوي المشارب المختلفة. وفي السنوات الأخيرة، على أية حال، كان هناك عودة لتصاعد الإهتمام بقضايا السكان على المستوى الشعبي الذي تنامى بصورة متزايدة في سعة مجاله الدولي.

وظلّت الجماعات النسائية تهتم بأن التركيز على الصلة بين نسبة المواليد العالية والضغط البيئي قد ينطوي على أن النساء مسؤولات أساساً عن قضية عالمية أخرى تبرِّر، زيادة على ذلك، سياسات التحكُّم في السكان من الأعلى إلى الأسفل. ففي عام ١٩٩١، أعلن الكونغرس النسائي العالمي لكوكب مُعافى، وهو منبر دولي لمنظمة البيئة والتنمية الخاصة بالنساء (WEDO) أن «الأسباب الرئيسية للتردي البيئي هي الملوِّثات الصناعية والحربية، والنفايات السامة، والأنظمة الاقتصادية التي تستغل الدول والشعوب وتسيء استخدامها» – وليست خصوبة النساء هي السبب في ذلك.[٤٢] وتساور الشكوك بعض أنصار المرأة من

أنّ الجماعات البيئية مخلصة لقضايا المرأة لأن الكثير من هذه الجماعات (البيئية) ليس لها موقف رسمي من حقوق الإجهاض.[٤٣] وفي الوقت نفسه، فإن الجماعات النسائية تجد في أنصار البيئة حليفاً استراتيجياً وهم الأنصار الذين يؤيدون صراحة الحصول على التخطيط الأسري على نطاق عالمي.

وعلى المستوى الشعبي في الدول النامية، يميل أنصار البيئة بصورة أقل للتركيز على القضايا السكانية. وبعض أنصار البيئة لا يريدون لفت الأنظار بعيداً عن قضايا الإفراط في الاستهلاك وتوزيع الموارد.[٤٤] وبالمثل، تبدو منظمات التنمية الشعبية في الدول النامية وكأنها تركّز طاقاتها على الصلات بين البيئة والفقر أكثر من تلك الصلات بين البيئة والسكان.[٤٥]

واستنزفت أوجه الشبه والاختلاف بين مختلف جماعات المصالح هذه في الجدل الذي دار في مؤتمر الأمم المتحدة للبيئة والتنمية عام ١٩٩٢. ولخيبة أمل نشطاء السكان والبيئة نجحت الجماعات النسائية والفاتيكان – وبدعم من الأرجنتين والفلبين – في تخفيف لهجة الأجندة ٢١ الخاصة بالسكان. وجرت معظم المماحكات السياسية في المنبر العالمي للمنظمات غير الحكومية الذي عُقِدَ بالتزامن مع مؤتمر البيئة والتنمية. ورددّت الجماعات النسائية مبادئ الكونغرس النسائي العالمي وعبرّت بكل فصاحة عن الكثير من الاهتمامات ذاتها حول المساواة الاجتماعية الاقتصادية التي عبرّت عنها مجموعة الـ٧٧ (G-77)؛ وفي الوقت نفسه، كان بعض أنصار المرأة يرون أن الجماعات النسائية كانت وسيليّة في إعادة استخدام لغة التخطيط الأسري بصورة أقوى في الوثيقة الختامية بعد أن سعت بعض الدول النامية إلى شطبها.[٤٦]

ومع اختلاف مصالح هذه الجماعات بمثل ما هي عليه، إلاّ أن هذه الجماعات آخذة بصورة متزايدة في تحديد اهتماماتها المشتركة والعمل من أجلها.[٤٧] فأنصار المرأة المتعاطفون مع أهداف البرامج السكانية يؤكدون التوافق الكامن بين المصالح الديموغرافية والمصالح الفرديَّة عندما تستجيب برامج تخطيط الأسرة إلى حاجات النساء، رغم أن هؤلاء الأنصار يرون أن البرامج التي تتجاهل مصالح النساء لا يحتمل لها النجاح بل وقد تخلق ردَّ فعل واسع النطاق ضد جهود تخطيط الأسرة بصورة عامة.[٤٨] وفي الوقت نفسه، فإنهم (أي

أنصار المرأة) يكرِّسون المزيد من الاهتمام لقضية الاستهلاك في العالم الصناعي لا لأنها مشكلة بيئية مشروعة فحسب بل لأنها خطوة أُولى حاسمة تجاه تحقيق المصداقية، التي هناك حاجةٌ كبيرة جداً لها في الدول النامية.[٥٠]

ولسوف تستمر هذه الدوائر في لعب دورٍ هام في المساعدة على تشكيل الجدل الدولي حول السكان. فقد كانت الكنيسة الكاثوليكية والجماعات الدينية الأخرى صوتاً هاماً ضد الممارسات التعسفيَّة، فيما عدا الحمل التعسفي، ولكن معارضتها المستمرة للإجهاض تحرف الاهتمام اللازم كثيراً بعيداً عن العواقب الصحية المأساوية الناجمة عن إجهاض النساء بطريقة غير مشروعة. وتساهم الجماعات النسائية بطريقة ناجحة وبناءة في هذا الجدل عن طريق لفت الانتباه إلى الحاجات الصحية للمرأة – الهامة لرفاه النساء كأفراد والضرورية لتحقيق الأهداف السكانية؛ وعلى أية حال، فإن دُعاة الحركات النسائية يرفضون كذلك طرق الحمل التي، إذا ما اقترنت بالرعاية الصحية الصحيحة والخدمات النوعية، يمكن أن تكون مصدراً لتقوية شوكة النساء الفقيرات. كما كانت الجماعات البيئية صريحة في دعواتها للاهتمام بالقضايا السكانية، في السنوات الأخيرة، وتستمر في توليد الدعم العام اللازم كثيراً جداً للنشاطات السكانية، وبخاصة في الولايات المتحدة؛ إلاّ أن التركيز على العواقب العالمية التي هي مركزيَّة في جذب الاهتمام واسع النطاق ليس أفضل دليل لتصميم السياسات. وكما توضح الفصول الأخرى من هذا الكتاب، فإن قضية السياسات السكانية النشطة تكون أقوى ما تكون على مستوى الرعاية الفردية (انظر وجهة النظر العامة والفصل السابع).

بعض المقارنات الإقليمية وما بين الدول:

وجهة النظر العامة الواسعة التي قُدِّمَتْ في هذا السياق حول التسلسل الزمني للتقدم في التفكير الرسمي حول السكان وحول آراء الكثير من جماعات المصالح (أو تلك التي حققت درجات متفاوتة من النجاح في التأثير على سياسات وبرامج السكان) هي وجهة نظر مفيدة لفهم الجدل السكاني تاريخياً وفي الوقت الحاضر. وعلى أية حال، فإن ذلك يخفي الاختلافات الهامة في برامج السكان وتخطيط الأسرة على المستوى الإقليمي وعلى

مستوى الدول. وعلى سبيل المثال، ففي الوقت الذي ازداد فيه استعمال موانع الحمل في الدول النامية بصورة عامة من مجرد ٩ بالمائة من كل النساء المتزوجات ممن هنّ في سن الإنجاب في الستينات إلى ما يقدَّر بـ ٥٠ بالمائة اليوم، فإن الاختلافات الملحوظة تظل قائمة ما بين الأقاليم والدول. ففي بعض الدول الآسيوية وفي كثير من دول أمريكا اللاتينية، تستخدم ٦٠ بالمائة أو أكثر من النساء في سن الإنجاب موانع الحمل. وعلى النقيض من ذلك، فإن بعض الدول الإفريقية ودول جنوب آسيا لا يزيد انتشار معدلات موانع الحمل عن ١٥ بالمائة أو أقل.[٥١]

وما يلي هو وصف مختصر لبرامج وسياسات السكان في أربع دول – البرازيل وكينيا والهند والصين – وإطاراتها الإقليمية الأوسع، التي توضح التنوُّع (والاختلافات) عبر العالم النامي. وكل دولة لا تمثل أكبر، أو واحدة من أكبر الدول عدد سكانٍ في كل إقليم فحسب، بل تمثِّل مختلف الآراء حول القضايا التي بُحثَتْ فيما سبق كذلك. وعلى سبيل المثال، سارت تجربة الهند إلى حدٍّ ما في التسلسل الزمني الذي وصفناه فيما سبق. أمّا كينيا فقد دشَّنَتْ برنامجها للتخطيط الأسري في أواخر الستينات ولكنها ظلَّت تفتقر إلى سياسة قوية حتى أضعفت مؤخراً تأثيرات البرنامج التي تحقَّقت فيما سبق. ولا يوجد للبرازيل سياسة حكومية رسمية إما لصالح أعداد السكان أو ضدها، ولكنها سمحت لمبادرات القطاع الخاص في التخطيط الأسري بالازدهار. وسارت الصين في مسارٍ خاصٍّ بها، بادئة بالبلاغة الكلامية المناهضة للتحكم في عدد السكان والمناهضة للرأسمالية، ولكنها تحوَّلت بصورة دراماتيكية إلى سياسة قومية تقوم على «طفل واحد لكل زوج» لا هوادة فيها ولا رحمة.

أمريكا اللاتينية : تسليط الأضواء على البرازيل:

وفقاً لأحدث تحقيق سكاني (١٩٨٨) أجرته الأمم المتحدة، فإن ١٣ من بين ٣٣ حكومة في أمريكا اللاتينية كان لديها سياسات قومية لتخفيض معدلات النمو السكاني.[٥٢] ومعظم الحكومات لها اهتمامات شبيهة بتلك السائدة في إفريقيا، وبخاصة أثر البنية العمرية الشبابية على الرفاه الاجتماعي والطلب المستقبلي من فرص العمل. وتلعب عدة منظمات غير حكومية دوراً مركزياً في خفض معدلات المواليد ورفع «الوعي السكاني» في الإقليم.

وتكاد تكون حكومات منطقة الكاريبي وأمريكا الوسطى مجمعة في اهتمامها بقضية تنامي أعداد السكان. ففي المكسيك، على سبيل المثال، ظلت الحكومة نشطة بصورة متزايدة في جهودها السكانية منذ أوائل السبعينات، محدِّدة أهدافاً لمعدلات النمو، ومسيطرة على توفير خدمات تخطيط الأسرة. وبداية بعام ١٩٨٨، كان ست من بين كل عشرة مستخدمات لموانع الحمل في المكسيك يعتمدن على الخدمات الحكومية.[٥٣] أمّا في أمريكا الجنوبية، على أية حال، فإن الإكوادور والبيرو هما الدولتان الوحيدتان اللتان يوجد فيهما سياسات سكانية تدخليَّة. ولا يعني هذا أن النمو السكاني ظل دون كبح جماحه في أجزاء أخرى من الإقليم؛ ففي البرازيل، تهبط معدلات الخصوبة بنسبة كبيرة بدون التدخل الحكومي المباشر نتيجة، جزئياً، للمشاركة النشطة من جانب المنظمات غير الحكومية في تخطيط الأسرة.

وحافظت الحكومة البرازيلية على سياسة عدم التدخل تجاه قضية السكان، لا تؤيد ولا تعارض توفير خدمات تخطيط الأسرة. وعلى أية حال، فإن الحكومة قامت بصورة غير مباشرة ومن خلال وسائل مختلفة، بخلق بيئة مناسبة لتردي الخصوبة. فقد قام القطاع الخاص، بشقيه التجاري والتطوعي، بموافقة ضمنية من قبل الحكومة، بلعب دور مسيطر في النشاطات السكانية وكان ناجحاً جداً في زيادة انتشار موانع الحمل. وتتسم طريقة الحكومة، من أوجه عديدة بانفصام الشخصية – إذ تُعلن، من جانب، أن حرية تخطيط الأسرة هي حق من حقوق الإنسان، وفي الوقت نفسه تقاوم الضغوط لتوفير الوسائل الملائمة للأسر البرازيلية لممارسة هذا الحق. وهناك من يرى أن النجاح المشترك لجهود القطاع الخاص بجانب المعارضة المستمرة من قِبل الكنيسة الكاثوليكية قد رفع عن كاهل الحكومة قوة الدفع اللازمة لكي تعمل الحكومة بهمة ونشاط في هذا المجال.[٥٤]

وكانت البرازيل مناصراً صريحاً لموقف النظام الاقتصادي الدولي الجديد (NIEO) في مؤتمر الأمم المتحدة عام ١٩٧٤ في بخارست. فحتى عهد قريب مثل عام ١٩٩٢، ردَّدت الحكومة الحاجة للتنمية الاقتصادية والاجتماعية لإحداث التغيُّر الديموغرافي.[٥٥] وتضمَّن بيان الدولة الخاص بالبرازيل الذي أُعِدَّ لمؤتمر بخارست عبارات يمكن أن تُفهم كإعلان

لسياسات ديموغرافية (انظرإطار رقم ١) إلاّ أنه لم يعقب ذلك أية سياسات سكانية قومية. وعوضاً عن ذلك، يجري توفير خدمات تخطيط الأسرة من خلال الصيدليات والأطباء الخصوصيِّين والمنظمات غير الحكومية العالمية مثل بيمفام (BEMFAM) وهي الفرع البرازيلي من الاتحاد الدولي للأبوَّة والأمومة المخططة (IPPF).

وثمَّة نتيجة سلبية لنهج الحكومة القائم على عدم التدخُّل هي الخيار المحدود في طرق تحديد النسل. ووفقاً لبيانات الدراسة المسحية الصحية الديمغرافية (DHS)، فإن نسبة كبيرة من النساء المتزوجات اللواتي يستخدمن وسائل التحكم في المواليد يجري تعقيمهن (على الرغم من حقيقة أن هذه العملية يتم تنظيمها بطريقة قانونية) وأن ٢٥ بالمائة يستخدمن موانع الحمل الفميَّة.[٥٦] حقيقة أن الإجهاض غير قانوني، ولكن يجري غضُّ الطرف عنه بصورة غير رسمية؛ وفي عام ١٩٩٠ أدخلت حوالي ٤٠٠ ألف امرأة إلى المستشفيات من تعقيدات جرت فيما يقدر بـ ١٫٤ إلى ٢٫٤ مليون حالة إجهاض سرِّية.[٥٧] وتطالب الجماعات النسائية بأن تشجِّع الحكومة البرازيلية سياسة تتركَّز على حاجات النساء الصحية. وفي عام ١٩٨٣ جرى تطوير برنامج لم تكتب له الحياة طويلاً يُعرف باسم البرنامج المتكامل لصحة النساء (PIASM) على أيدي أنصار المرأة البرازيليين بدعوة من الحكومة العسكرية. وكانت هذه الخطة تستهدف توفير خدمات الرعاية الصحية الانجابية الواسعة والتخطيط الأسري من خلال نظام الرعاية الصحية العامة. إلاّ أنه لم يكن لهذه المبادرة، التي جرى تطبيقها من خلال سكرتارية الصحة على المستوى المحلي وعلى مستوى الولايات.[٥٨]

وحتى مع غياب نظام صحي حديث وفعال لتوفير سلسلة من موانع الحمل في ظلِّ أوضاع آمنة، إلاّ أنه كان هناك انخفاض ملحوظ في معدَّل المواليد. إذ هبط إجمالي معدَّل المواليد في البرازيل ما بين عامي ١٩٧٠ و١٩٨٩ من ٩٫٤ طفل للمرأة إلى ٣٫٣. كما تدنَّى معدَّل نمو السكان من ٢٫٥ إلى ٢٫٠.[٥٩] كما أن معدَّل انتشار موانع الحمل البالغ ٦٦ بالمائة في عام ١٩٨٦ يمكن مقارنته بالمعدل السائد في الدول النامية.[٦٠] ويعزى تدني نسبة المواليد بدرجة كبيرة إلى الجهود التي تبذلها حركة تخطيط الأسرة البرازيلية لتوفير الخدمات وتثقيف الجمهور من خلال الحملات التي تشنُّها في وسائل الإعلام. وعلى أية حال، فإن

عوامل «التحديث» الأخرى مثل التعليم والتحول للمدن، والتي تسهِّل الوصول الأكثر إلى المعلومات وتبني مختلف أساليب الحياة، كان لها أيضاً تأثير على الاتجاهات الديموغرافية. وبالمثل، فإن تزايد التوقعات الاستهلاكية، بدون زيادة مماثلة في الدخل، جعلت من تحديد حجم الأسرة أمراً مرغوباً فيه.[٦١]

إفريقيا: تسليط الأضواء على كينيا:

كما ورد في التحقيق السكاني لعام ١٩٨٨، قالت ٣٠ دولة من بين ٥٢ دولة في إفريقيا بأن معدلات نمو السكان فيها عالية جداً وعبَّرت عن قلقها حول طلب هذه الأعداد المتزايدة على الموارد الطبيعية والحكومية.[٦٢] وطبقاً للمواقف التقليدية المؤيدة لكثرة المواليد وللتفاؤل حول أثر النمو السكاني، كانت معظم الدول جنوب الصحراء الإفريقية بطيئة في تبني السياسات السكانية. وحتى حينما توجد البرامج القومية، فإن الطلب على التخطيط الأسري يظل منخفضاً نسبياً. ويقوم عدد من الحكومات بإعداد برامج لتخطيط الأسرة يجري تمويلها من المال العام في حين تدعم دول أخرى المنظمات الخاصة أيضاً. وتقوم الكثير من الدول مثل مصر والنيجر ورواندا بدمج تخطيط الأسرة في خدمات صحة الأطفال والأمومة. أمّا كينيا فلها برنامج سكاني قائم منذ زمن طويل نسبياً، إلاّ أن البلاد فيها نسبة مواليد عالية متواصلة ومعدل عال للنمو السكاني، رغم أن ذلك بدأ الآن في التدني. وتضم الدول الإفريقية الأخرى التي بدأت نسبة المواليد في التدني فيها كلاً من بوتسوانا وزيمبابوي وأجزاء من نيجيريا.[٦٣]

وفي عام ١٩٦٩، تبنَّت حكومة كينيا برنامجاً سكانياً رسمياً، وبذلك أصبحت واحدة من بين ثلاث دول إفريقية فقط تقوم بذلك قبل مؤتمر الأمم المتحدة في عام ١٩٧٤.[٦٤] وانتقد بيان دولة كينيا في بخارست جهودها الخاصة بها في مجال التخطيط الأسري والتزم (أي البيان) بتعزيز البرامج عن طريق تحديد أهداف له (انظر الإطار رقم ١). وفي عام ١٩٧٩، كان لدى كينيا أعلى معدل نمو سكاني في اقليم إفريقيا (٣ر٩ بالمائة) وأعلى عدد أطفال للمرأة الواحدة (بمعدَّل مواليد إجمالي [TFR] بلغ ٨ر١).[٦٥]

وفي عام ١٩٨٤، قالت كينيا، في مؤتمر الأمم المتحدة في مكسيكو سيتي، إنها أحرزت

تقدماً في تنفيذ توصيات خطة العمل العالمية لعام ١٩٧٤. واعترفت الحكومة بأن النمو السكاني السريع كان عائقاً في وجه تحقيق حاجات التعليم الأساسي والصحة والإسكان والغذاء والعمالة. وحدَّدت عدداً من الاستراتيجيات لتحسين برنامج التخطيط الأسري، إلاّ أنها لم تر التخطيط الأسري على أنه هو الحلُّ لجميع القضايا السكانية. ومع ذلك تظهر بيانات المسح الصحي الديمغرافي (DHS) هبوطاً دراماتيكياً في معدلات المواليد بعد عام ١٩٨٤؛ وفي عام ١٩٨٩ هبط معدَّل المواليد الإجمالي للنساء ما بين ١٥ و٤٤ سنة إلى ٥ر٦ من ٨ر٣ في عام ١٩٧٧ – ١٩٧٨، وهبط بحلول عام ١٩٩٣ إلى ٤ر٥.[٦٦] وكانت نسبة انتشار موانع الحمل بين النساء المتزوجات ٣٣ بالمائة في ذلك العام (أي ١٩٩٣).[٦٧] وعلى أية حال فإن ٣٦ بالمائة من النساء وفقاً لبيانات المسح الصحي الديمغرافي لعام ١٩٨٩ يرغبن في الحدِّ من المواليد أو ترك مسافات زمنية بين الحمل والحمل ، ولكنهنَّ لا يستعملن موانع الحمل.[٦٨] وتستخدم معظم النساء الطرق التقليدية، وأقل من ذلك التعقيم والحبوب. أمّا الإجهاض فقد ظل غير مشروع.

ويُنظر إلى برنامج التخطيط الأسري في كينيا على أنه لم يحقق سوى نجاح أولي محدود لأن الفكرة في حد ذاتها كانت غريبة إلى حدٍّ كبير وكانت تفتقر إلى الدعم من القيادة السياسية والاجتماعية في البلاد. ويمكن أن تُعزى معدلات المواليد المنخفضة في الثمانينات إلى مجموعة من العوامل الاجتماعية الاقتصادية، بما في ذلك التحسينات التي أدخلت على تعليم النساء وتدنيات نسبة وفيات الأطفال الرضَّع وارتفاع تكاليف الأطفال، وكلها زادت من الرغبة في تكوين الأسر الأصغر حجماً. كذلك، مما كان له أهميته الاهتمام السياسي الأكبر بالأمور السكانية مع انتخاب الرئيس موي (President Moi) في عام ١٩٧٨. وحَمَلَ الاهتمام الشخصي للرئيس موي بالقضية الشعور بأنها قضية ملحَّة أثرَّت على كلٍّ من السلوك الفردي والأولويات البيروقراطية. ومع تأسيس اللجنة القومية للسكان والتنمية (NCPD) في عام ١٩٨٢، ترسَّخَتْ أهمية تخطيط الأسرة.[٦٩] وثمَّة عامل هام آخر كان المشاركة واسعة النطاق من قبل قطاعي التجارة والجمعيات غير الحكومية في النشاطات السكانية بصورة رئيسية بدعم من المنح الثنائية ومتعددة الجوانب والفردية.

آسيا: تسليط الأضواء على الهند والصين:

كان للدول في إقليم آسيا والباسفيك سياسات سكانية تدخليُّة منذ زمن طويل قبل أن تبدأ حكومات إفريقيا وأمريكا اللاتينية بمواجهة قضية السكان. وللدول الكبرى في الإقليم (بنغلادش والصين والهند وأندونيسيا وباكستان) جميعاً سياسات سكانية محدَّدة وبرامج لتخطيط الأسرة تستهدف تخفيض عدد المواليد . وحافظت كل من حكومات بنغلادش وباكستان على الشعور بالإلحاح الذي تثيره قضايا السكان، وتؤكِّد على التكاليف الاجتماعية والاقتصادية للأعداد المتزايدة. ووضعت بنغلادش أهدافاً لانتشار موانع الحمل، وأدخلت شأنها شأن الدول الآسيوية الأخرى، الحوافز واللاحوافز الاقتصادية في برنامجها للتخطيط الأسري. أمّا الباكستان، على أية حال، فلم تقرن بياناتها الرسمية بالدعم الحكومي الكامل للتخطيط الأسري والعمل عليه أو تدعم تنمية القطاع الاجتماعي المرتبط بذلك (مثل التعليم والخدمات الصحية وغير ذلك). ومعدل النمو السكاني فيها البالغ ٣ر١ بالمائة في العام هو واحد من أعلى المعدلات في العالم، ونسبة الفتيات اللواتي يذهبن إلى المدارس فيها هي واحدة من أدنى النسب في ذلك. وقامت كل من الهند والصين بتنفيذ برامج للتحكم في عدد السكان تقوم أساساً على تشجيع التخطيط الأسري، رغم أن الواحدة منها تختلف عن الأخرى. وبصورة عامة، فقد تدنَّت معدلات النمو السكاني في شرق وجنوب شرق آسيا، ولكنها ظلَّت مرتفعة في معظم دول جنوب آسيا، حيث تتفاقم المشكلة بسبب المستويات المنخفضة للتنمية والوصول المحدود لتخطيط الأسرة.

الهند. في عام ١٩٥١، عندما قررت الحكومة الهندية إدخال مسألة السكان في تخطيطها الاقتصادي، أصبحت بذلك الدولة النامية الأولى التي تعترف رسمياً بالعقبات التي يضعها النمو السكاني السريع في وجه التنمية، وبالتالي تتبنى سياسة سكانية قومية. ومنذ ذلك الوقت حتى الآن، أدارت الهند برنامجاً للتخطيط الأسري على مستوى الدولة بأكملها كان له نتائج متفاوتة في مختلف الولايات. وبالنتيجة، كانت مفاجأة أن تقود الهند صفوف الدول النامية التي قامت بتحاشي السياسات السكانية في مؤتمر الأمم المتحدة لعام ١٩٧٤ (انظرالإطار رقم ١). على أية حال، استمرت الهند في متابعة سياسات سكانية ذات

توجهات ديمغرافية قائمة على أهداف طموحة في تقبُّل موانع الحمل. وبحلول مؤتمر الأمم المتحدة في مكسيكو سيتي عام ١٩٨٤، أعطى وزير الصحة الهندي انطباعاً متفائلاً عن انجازات برنامج التخطيط الأسري الهندي.

على أية حال، فإن نجاح جهود التخطيط الأسري في الهند يخفِّف منه القلق الذي يحيط بالبرنامج منذ حملة التعقيم واسعة الانتشار التي جرت في السبعينات، والتي مرَّت بمرحلة شديدة التعسُّف أثناء فترة حكم الطوارئ في عام ١٩٧٦. ورغم أن مثل هذا العمل لم يصادق عليه رسمياً قط، إلاّ أنه كان يجري تجميع الرجال بصورة روتينية ويؤخذون بالإكراه إلى معسكرات قطع القنوات الدافقة (Vasectumy). وساهمت المعارضة العنيفة لهذه المعسكرات، في خاتمة المطاف، في هزيمة حكومة انديرا غاندي في عام ١٩٧٧. وأعقب ذلك، توسيع البرنامج من الناحية النظرية؛ إلاّ أنه استمر من الناحية العملية، على أية حال، في التأكيد على التخطيط الأسري المستهدف طوال الثمانينات، مع التركيز على تعقيم *الإناث* بدلاً من قطع القنوات الدافقة (للرجال).[٧٠] وفي عام ١٩٨٩ – ١٩٩٠، كانت نسبة تعقيم النساء ٩٢ بالمائة من جميع حالات التعقيم.[٧١] واليوم، فقد تمخَّض الخيار المحدود لطرق منع الحمل والنوعية السيئة للخدمات عن مستويات عالية من الحاجات التي لم يكن بالإمكان تلبيتها في مجال التخطيط الأسري؛ وفي عام ١٩٨٨، كان يقدر أن هناك ١٨ بالمائة من الأزواج الذين كانوا يرغبون في الحدِّ من أعداد أُسرهم، ولكنَّهم لم يكونوا يستعملون أياً من طرق التحكم في الحمل.[٧٢]

وبالإضافة إلى ذلك، رغم أن الإجهاض أصبح قانونياً منذ عام ١٩٧١، ويفترض أنه متاح في المراكز الصحيَّة الحكومية مجاناً، إلاّ أن الانتظار الطويل والشرط غير الرسمي الشائع من أن على المرأة أن توافق على التعقيم حتى يتاح لها القيام بالإجهاض دفع بالكثير من النساء إلى اللجوء إلى إجراء التعقيم غير الآمن «الذي يجري في الشوارع الخلفية».[٧٣] وأظهرت حكومة الهند الحالية اهتماماً بتحسين برنامج التخطيط الأسري، ولكن من السابق لأوانه الحكم على أثر جهودها في هذا المجال.

وفي الوقت الحاضر، هبط معدَّل النمو السكاني السنوي في الهند إلى ١ر٢ بالمائة، ومن

المتوقع أن يستمر هذا الاتجاه إلى التدني.[٧٤] فقد تدنَّى متوسط عدد الأطفال بالنسبة للمرأة الواحدة إلى دون الأربعة، كما ازداد معدل انتشار موانع الحمل إلى حوالي ٤٤ بالمائة تقريباً. وعلى أية حال هناك قلق حول التقدم البطيء في تخفيض نسبة المواليد في الولايات الشمالية الكبيرة الأربعة (بيهار ومادهيا برادش وراجستان وأترابرادش) والتي تضم أكثر من ٤٠ بالمائة من سكان الدولة ومسؤولة عن ٤٣ بالمائة من نمو السكان في الهند ما بين عامي ١٩٨١ و١٩٩١. وفي هذا الإقليم، فإن النسبة المتوسطية المنخفضة البالغة ٩٢٣ من الإناث مقابل كل ١٠٠٠ من الذكور تنطوي على انحياز جنسي قوي بصورة مزعجة ضد الفتيات[٧٥]؛ كما أن المؤشرات الأخرى لمكانة المرأة، مثل التعليم وسن الزواج، هي الأخرى أيضاً دون المستوى القومي بكثير. وليس هناك ما يثير الدهشة في أن معدلات المواليد عالية في هذه المقاطعات الأربعة، في حين أن انتشار موانع الحمل منخفض جداً.[٧٦]

ويلعب القطاع التطوعي الكبير في الهند دوراً طليعياً في توفير خدمات التخطيط الأسري النوعية، وبصورة رئيسية من خلال رابطة الهند للتخطيط الأسري (FPAI)، وهي من بين المنظمات التطوعية الكبرى في البلاد. ولهذه الرابطة، وهي عضو مؤسس في الاتحاد الدولي للأبوة والأمومة المخطَّطة ٤١ فرعاً وغالباً ما يُدعى زعماؤها للاشتراك في اللجان والوفود الحكومية. وعلى أية حال، ترفض الجماعات التطوعية الأخرى التي لا ترتاح لسياسات الحكومة التي تحفزها التوجهات الديموغرافية مثل هذا التعاون وتسعى لتوسيع مجال جهود الحكومة. وعلى سبيل المثال، تقوم الجماعات البيئية والنسائية بالضغط من أجل إعطاء المزيد من التأكيد على صحة المرأة وقضايا الفقر مثل الدخل وفرص العمل. ويرى الكثير من المراقبين أن الحركة النسائية كانت مسؤولة عن منع الترخيص لشركة نوربلانت (Norplant) في الهند، إلاّ أن المدى الذي وصلته مشاركة المنظمات غير الحكومية في برنامج السكان القومي ظل محدوداً على أية حال، وليس هناك سوى القليل من الدليل الواضح على تأثير سياسات هامة تقوم به المنظمات غير الحكومية على الجهد الحكومي الهائل. وفكَّرت الحكومة (وفيما بعد تخلَّت عن) فكرة إقامة لجنة سكانية لتنسيق مدخلات المنظمات غير الحكومية وتسهيلها.[٧٧] إلاّ أن تأثيرها المحدود تقلَّص أكثر وأكثر بفعل الحقيقة القائلة إنه لا

يوجد سوى القليل من الاتصال الشبكي بين المنظمات غير الحكومية في القطاعات المرتبطة ببعضها بعضاً.[٧٨]

الصين. عندما أصاب الذعر جمهورية الصين الشعبية في الستينات نتيجة لما انطوى عليه التردي الشديد في نسبة الوفيات، تخلّت عن المبدأ الماركسي القائل بأن عدد السكان المفرط هو مشكلة رأسمالية واعترفت بالحاجة إلى خدمات التخطيط الأسري. وعلى مدى عدة سنوات تالية، أصدرت قوانين تجيز قانونياً الإجهاض والتعقيم وحرّرت استيراد ومبيعات موانع الحمل. وبحلول أوائل السبعينات، بدأت الصين برنامجاً نشطاً «لتخطيط المواليد» بأهداف سنوية تقرّرت على المستوى القومي وعلى مستوى المقاطعات.[٧٩]

وشجب رئيس وفد جمهورية الصين الشعبية في مؤتمر السكان في بخارست عام ١٩٧٤ دعوى «التفجُّر السكاني» وانتقد القوتين العظميين، ودافع بإخلاص عن سياسة الصين الخاصة بـ«النمو السكاني المخطط» (انظر الإطار رقم ١). وأحاط هذا الخطاب بالغموض الحقيقة المتمثلة في أن الصين كانت قد شرعت من قبل ذلك في السير على طريق التصميم على التحكم في النمو السكاني من خلال الزواج المتأخّر وعدد المواليد الأقل.

ورغم أن الصين كانت قد خفّضت من معدل المواليد بمقدار النصف ما بين عامي ١٩٧٠ و١٩٧٩، إلاّ أن الحكومة كانت قلقة، على ضوء البنية العمرية السكانية، من أنه حتى مستويات المواليد الاستبدالية يمكن أن تولّد نمواً سكانياً غير مستديم في المستقبل. ففي عام ١٩٧٩، تبنّت سياسة وحشيّة تقوم على مبدأ «زوج واحد وطفل واحد»، والتي ضمّت مصفوفة من المكافئات والعقوبات الاقتصادية لتشجيع الامتثال لهذه السياسة. وترددت مزاعم كثيرة بعد ذلك تقول بأن هناك تطبيقات تعسفيّة مثل الإجهاض الإجباري والتعقيم وإدخال داخل الرحم (IUD) (رغم أن هذه الطرق لم تكن سياسة رسمية في أي وقت من الأوقات) من قبل العاملين المتحمّسين للتخطيط الأسري وبصورة أساسية في المناطق الريفية. ونتيجة لتعصّب ثقافي ضد الفتيات، فقد أدت سياسة الطفل الواحد، بدون قصد، إلى حالات قتل الأطفال الرضّع أو هجر الأطفال الإناث.

وأعلنت الصين صراحة، في مؤتمر السكان لعام ١٩٨٤ في مكسيكو سيتي، دعوتها

لمعيار الأُسرة ذات الطفل الواحد، واعترفت بأهمية التحكم في النمو السكاني السريع للمساعدة في التنمية الاقتصادية، وأعلنت اعتمادها على نفسها في الوقت الذي تعطي إيماءة ودودة «للتعاون الدولي».

حقَّقَت الصين هبوطاً سريعاً ملحوظاً في نسبة المواليد. إذ هبط معدَّل إجمالي المواليد ما بين أواخر الستينات وعام ١٩٧٩ من ٦ إلى ٢ر٧ واستمر الهبوط خلال الثمانينات، واليوم فإن ٧٢ بالمائة من الأزواج ممن هم في سن حمل الأطفال يستخدمون وسائل منع الحمل الفعّالة. وفي السنوات الأخيرة، كانت التقارير حول الإساءات في ظل سياسة «زوج واحد وطفل واحد» أقل شيوعاً؛ وفي حين تستمر الحكومة في هذه السياسة، إلاّ أنها تعترف بالحاجة إلى المزيد من الإجراءات الاجتماعية الاقتصادية لتشجيع معيار الأسرة الصغيرة، من مثل تحسين مكانة المرأة.[٨٠] وباستثناء رابطة التخطيط الأسري الصينية شبه المستغلة ذاتياً، يظل برنامج السكان الصيني بأكمله جهداً حكومياً بدون أي إشراك تجاري أو من قبل المنظمات غير الحكومية.

الاستنتاجات

منذ الخمسينات والستينات ظلَّت الدول النامية تتناول الجدل السكاني بمزيج من البراغماتية والحساسية السياسة. واستطاعت حكومات الدول النامية، وفي وجه الضغوط التي تسيِّرها الدول المانحة حول القضايا السكانية والتهديدات الملحوظة لسيادتها القومية، التغلُّب على اختلافاتها وتحقيق فعالية (من خلال التحالفات لأغراض خاصة أو الدائمة مثل مجموعة الـ٧٧) ضد مواقف الدول المتقدمة حول «التحكم في أعداد السكان». وفي الوقت نفسه تتصدى الدول النامية لقضايا السكان المحليَّة ضمن إطار القيود الاقتصادية والسياسية الخاصة بها، بغض النظر عن الاعتبارات الدولية. ومعظم هذه الدول الآن تلتزم بالعمل على قضية السكان على أساس من مصالحها القومية التي حددتها بنفسها لنفسها . وتقوم الدول النامية بدعوة الأوساط المانحة الدولية لملاقاة هذا الالتزام بموارد مناسبة لا لخدمات تخطيط الأسرة عالية النوعية فحسب، بل كذلك للإجراءات الاجتماعية الاقتصادية المرتبطة بذلك والتي أصبح يُعترف الآن بأنها مركزيَّة للحدِّ من المواليد. وقد جرى التعبير عن هذا الشعور

في بيان مجموعة الـ٧٧ في الاجتماع الثالث للجنة التحضيرية للمؤتمر الدولي للسكان والتنمية (ICPD):

> .... إن من الحقائق التي لا يتطرَّق إليها الشك على الإطلاق أن الدول النامية قد أصبحت على وعي بالتحدي الديمغرافي الذي يواجهها وسوف تستمر تكافح في سبيل بذل الجهود والتضحيات الضرورية لكي تقوم بتنفيذ سياسات سكانية تنسجم وحاجاتها ومتطلباتها. وهذه هي مسؤوليتها الرئيسية. كما أن الدعم المستمر والأكثر تنسيقاً من قبل المجتمع الدولي هو أمر حيوي في هذا المجال.[٨١]

وبمضي الوقت، تحركت الدول المتقدمة والنامية نحو إجماع على أهمية العوامل السكانية في التنمية وعلى عدد من القضايا السكانية المحدَّدة. ويتضح الدليل على هذا التحول بأجلى ما يكون في الاتفاقيات واسعة الانتشار التي تظهر حول السكان والتنمية المستديمة من الكثير من الاجتماعات التحضيرية المؤدية إلى المؤتمر الدولي حول السكان والتنمية. كما تظهر أيضاً بعض درجة الالتقاء بين أعضاء المنظمات غير الحكومية الخاصة بالنساء والسكان والبيئة، الذين يعملون معاً لتقدُّم مصالحهم المشتركة ولتحدي جهود الجماعات الدينية الرامية إلى تحديد وصول النساء إلى التخطيط الأسري والإجهاض. كما أن أنصار المرأة بصورة خاصة لهم تأثير ملحوظ في مجريات عمليات الإعداد لمؤتمر القاهرة، كما ينجحون، بجانب حلفائهم من وفود الدول المتقدمة والنامية في تركيز الاهتمام، بصورة لم يسبق لها مثيل، على حاجات النساء والأفراد في الجدل السكاني.

والتحدي المنتظر هو في ترجمة هذا الإجماع الكبير المتبلور حول الأهداف إلى عمل. إذ على الدول النامية أن تقوم بالاستثمارات الضرورية في القطاعين الصحي والاجتماعي. وينبغي على الدول المانحة، بدورها، ألاّ تضيِّع الفرصة التي تقدَّم لها من خلال هذه الدرجة الملحوظة من الالتقاء حول القضايا السكانية، وأن تتحرَّك على وجه السرعة لرصد الموارد المالية الضرورية لبرامج السكان والصحة الإنجابية في معناها الواسع.

Notes

[1] United Nations, "Population Policies and Programmes," *Proceedings of the United Nations Expert Group Meeting on Population Programmes*, Cairo, Egypt, April 1992.

[2] The list of dangers included, among other things, nationalism and political instability (which would jeopardize U.S. access to markets and natural resources), war, civil strife, disease, and the spread of communism. Peter J. Donaldson, *Nature Against Us: The United States and the World Population Crisis 1965-1980* (Chapel Hill, NC: The University of North Carolina Press, 1990).

[3] Paul R. Ehrlich, *The Population Bomb* (New York: Ballantine, 1968).

[4] Jason L. Finkle and Barbara B. Crane, "The Politics of Bucharest: Population, Development, and the New International Economic Order," *Population and Development Review*, Vol. 1, No. 1 (September 1975).

[5] Ibid.

[6] Finkle and Crane, "The Politics of Bucharest," op. cit.; and Frederick S. Jaffe, "Bucharest: The Tests Are Yet to Come," *Family Planning Perspectives*, Vol. 6, No. 4 (Fall 1974).

[7] Finkle and Crane, "The Politics of Bucharest," op. cit.

[8] Quoted in Finkle and Crane, 1975 from "Statement by HEW Secretary Weinberger issued to the press, August 30," reprinted in The Department of State Bulletin 71, No. 1840 (30 September 1974).

[9] Finkle and Crane, "The Politics of Bucharest," op. cit.

[10] Michael Cardu and Bob Pack, "Bread Not Loops: The Politics of the World Population Conference," *Science for the People*, Vol. 7, No. 1, 1975.

[11] Quoted in Betsy Hartmann, *Reproductive Rights and Wrongs: The Global Politics of Population Control and Contraceptive Choice* (New York: Harper & Row, 1987); and John Ensor Harr and Peter J. Johnson, *The Rockefeller Conscience: An American Family in Public and in Private* (New York: Charles Scribner's Sons, 1992).

[12] Quoted in Paul Demeny, "Bucharest, Mexico City, and Beyond," *Population Notes* (New York: The Population Council, September 1984).

[13] Michael Teitelbaum, "The Population Threat," *Foreign Affairs* Vol. 71, No. 5 (Winter 1992-93).

[14] Ian Pool, "From Bucharest to Mexico: The Politics of International Population Conferences," *New Zealand Population Review*, April 1975.

[15] United Nations, op. cit.

[16] Jason L. Finkle and Barbara B. Crane, "Ideology and Politics at Mexico City: The United States at the 1984 International Conference on Population," *Population and Development Review*, Vol. 11, No. 1 (March 1984).

[17] Ibid.

[18] This analysis was informed by the "revisionist" economic theories of the New Right. See Teitelbaum, op. cit.

[19] Finkle and Crane, "Ideology and Politics at Mexico City," op. cit.

[20] Ibid.

[21] International Planned Parenthood Federation, "Mexico '84: Conference Report," *People*, Vol. 11, No. 4, 1984.

[22] United Nations, "Report of the International Conference on Population, 1984" (New York: United Nations, 1984).

[23] Findings of the Sixth Population Inquiry, in United Nations Fund for Population Activities (UNFPA), "Population Growth and Economic Development" *Report on the Consultative Meeting Convened by the United Nations Population Fund*, New York, 28-29 September 1992.

[24] Susan A. Cohen, "The Road from Rio to Cairo: Toward a Common Agenda," *International Family Planning Perspectives*, Vol. 19, No. 2 (Washington, DC: The Alan Guttmacher Institute, June 1993).

[25] Martha Madison Campbell, "Schools of Thought: Negotiation Analysis Applied to Interest Groups Active in International Population Policy Formulation," discussion paper for Population Association of America Annual Meeting, Cincinnati, Ohio, 1-3 April 1993.

[26] Ibid.; and Population Crisis Committee (now Population Action International or PAI), "The Nearly Forgotten Factor: Population at the UN Conference on Environment and Development," An Issues Guide for Reporters Covering UNCED and the Global Environment (Washington, DC: PAI, 1992).

[27] Tenth Conference of Heads of State or Government of Non-Aligned Countries, "Draft Decision on Population" Jakarta, Indonesia, 1-6 September 1992.

[28] Pamela Chasek and Langston James Goree VI, "An Interim Report on the International Conference on Population and Development (ICPD), *Earth Negotiations Bulletin*, Vol. 6, No. 13 (Winnipeg: International Institute for Sustainable Development, November 1993).

[29] Statement by The Honorable Timothy E. Wirth, United States Representative to the Second Preparatory Committee for the International Conference on Population and Development, at the Preparatory Meeting, New York, 11 May 1993.

[30] Statement by Dr. Nafis Sadik, Secretary-General of the International Conference on Population and Development on "Item 5: Proposed Conceptual Framework of the Draft Recommendations of the Conference," Second Preparatory Committee, New York, 14 May 1993.

[31] Sally Ethelson, "PrepCom3 Draws to a Close. Next Stop Cairo"; and Daniel J. Shepard, "Weary PrepCom Delegates Prepare for Home," in *The Earth Times*, 22 April 1994.

[32] This discussion refers to religious organizations, particularly the Catholic Church, which oppose population programs based primarily on a rejection of contraceptives and abortion. It is important to note that other denominations support efforts to stabilize population growth, including the use of non-traditional methods of birth control.

[33] Barbara Crane, "International Population Institutions: Adaptation to a Changing World Order," in Peter M. Haas, Robert O. Keohane and Marc A. Levy (eds.), *Institutions for the Earth: Sources of Effective International Environmental Protection*, (Cambridge, MA: Massachusetts Institute of Technology, 1993).

[34] Feminist ideas on a range of issues have been widely embraced by women all over the world. However, it is important to not gloss over significant differences between Western ideas of women's liberation and those of other countries. At the 1984 Mexico City conference, feminists from the United States and other parts of the West were surprised to find their ideology rejected as imperialist and divisive by many women from developing countries who, in the context of indiscriminatory poverty and deprivation, felt a sense of common struggle with men and were more compelled by nationalist goals than the pursuit of emancipation from male providers. See Jennifer Seymour Whitaker, "Women of the World: Report from Mexico City," *Foreign Affairs*, Vol. 54, No. 1 (October 1975), pp. 173-181.

[35] "Women in development" (WID) efforts have successfully drawn attention to the vital roles women play in development as agricultural producers and economic agents. Some are extending this logic to argue that the focus in women and the environment should be less on women's fertility and more on their crucial roles in environmental management. See Margaret Lycette, "Women, Population and the Environment: A Misplaced Focus" (Washington, DC: International Center for Research on Women, December 1993).

[36] "Coercive" implies a range of activities—from the use of economic incentives that question the extent to which participation is truly "voluntary" (see Betsy Hartmann, "And the Poor Get Sterilized," *The Nation*, New York, 30 June 1984) to the application of methods without consent.

[37] Reliance on sterilization and surgical or hormonal methods is not the optimal long-term solution to shortcomings in reproductive health services. However, in resource poor areas like Nepal where medical facilities are few and far between and rates of maternal and infant mortality are high, sterilization may unfortunately be the most immediate and reliable route to survival. Meaningful "choice" therefore requires access to a full range of contraceptive methods.

[38] Betsy Hartmann argues that poor women are often not given sufficient information to legitimately "consent" and that, under conditions of poverty and limited health care, women may inadvertently compromise their safety to get any kind of desperately needed medical attention. See Hartmann, op. cit.

[39] Ruth Dixon-Mueller, *Population Policy and Women's Rights: Transforming Reproductive Choice* (Westport, CT: Praeger, 1993).

[40] Hartmann, op. cit; and Dixon-Mueller, op. cit.

[41] Chantal Worzola, "Conservation Through Contraception: The Environmental Lobby for International Population Assistance," *Journal of Public and International Affairs*, No. 2 (Princeton, NJ: Princeton University, 1992); and PAI, op. cit.

[42] "Women's Action Agenda 21," World Women's Congress Report (New York: Women's Environment and Development Organization, 1992).

[43] Cohen, op. cit.

[44] PAI, op. cit.

[45] Julie Fisher, *The Road From Rio: Sustainable Development and the Nongovernmental Movement in the Third World* (Westport, CT: Praeger, 1993).

[46] Cohen, op. cit.; and PAI, op. cit.

[47] For a useful analysis of the competing and complimentary interests of the various groups concerned with population issues, see Campbell, op. cit.

[48] Jodi Jacobson blames India's forced sterilization campaign in the 1970s for a distrust of family planning programs that remains today (cited in Cohen, op. cit.).

[49] PAI, op. cit.

[50] Cohen, op. cit.

[51] UNFPA, op. cit.

[52] Much of this discussion of regional trends and the findings of the 1988 Population Inquiry is based on UNFPA, ibid.

[53] Thomas W. Merrick, "The Evolution and Impact of Policies on Fertility and Family Planning: Brazil, Colombia, and Mexico," in *Population Policy: Contemporary Issues*, Godfrey Roberts (ed.), (Westport, CT: Praeger, 1990).

[54] Dixon-Mueller, op. cit.

[55] Statement by the Brazilian delegation at the 39th meeting of the UNDP Governing Council in 1992, noted in UNFPA, op. cit.

[56] Demographic Health Survey data in Thomas Merrick, "The World Bank and Population: Case Studies of Fertility Decline in Brazil, Columbia, and Mexico," Operations Evaluation Department (Washington, DC: World Bank, December 1990). Evidence from other countries suggests that the greater the variety of contraceptives on offer, the higher the rate of use. See Overseas Development Administration, *The ODA Population Guide* (London: ODA, 1993).

[57] *The New York Times*, 21 July 1991, and quoted in Dixon-Mueller, op cit.

[58] Dixon-Mueller, op. cit.

[59] Operations Evaluation Department, "Brazil, Columbia, Mexico: Demographic Trends, Development, and the Role of Government," *Population and the World Bank* (Washington, DC: World Bank, 1992).

[60] Merrick, "The World Bank and Population," op. cit.

[61] Ibid.

[62] UNFPA, op. cit.

[63] John C. Caldwell, I.O. Orubuloye, and Pat Caldwell, "Fertility Decline in Africa: a New Type of Transition?" *Population and Development Review*, Vol. 18, No. 2 (New York: The Population Council, June 1992).

[64] The other two were Ghana and Mauritius. Ibid.

[65] Richard Anker and James C. Knowles, *Fertility Determinants in Developing Countries: A Case Study of Kenya* (Geneva: International Labour Organisation, 1982).

[66] DHS and Family Planning Services (FPS) data in Population Information Program, "Population Reports: The Reproductive Revolution; The New Survey Findings," Series No. 11 (Baltimore, MD: John Hopkins School of Hygiene and Public Health, 1992); and Institute for Resources Development, "Kenya Demographic and Health Survey, 1993" Preliminary Report (Columbia, MD: Macro International, Inc., September 1993).

[67] Institute for Resources Development, op. cit.

[68] Demographic Health Survey data in Stephen Sinding, "The Demographic Transition in Kenya," "The Demographic Transition in Kenya: A Portent for Africa?" *Asia-Pacific Journal of Public Health*, Vol. 5, No. 2 (1991).

[69] Ibid.

[70] Shanti R. Conly and Sharon L. Camp, "India's Family Planning Challenge: From Rhetoric to Action," *Country Study Series No. 2* (Washington, DC: Population Action International, 1992).

[71] T.K. Sundari Ravindran, "Women and the Politics of Population and Developmentin India," *Reproductive Health Matters*, No. 1, May 1993. Sterilization may avert unintended pregnancies, but its impact on fertility rates overall is questionable—most women who seek sterilization in India are older and already have the desired number of children.

[72] Operations Research Group, "Family Planning Practices in India, Third All-India Survey" (New Delhi, 1991) in Ravindran, op. cit.

[73] Ibid.

[74] J.S. Bajaj, "Population Stabilization: A Continuing Evolution of Perspectives and Policies," in Vasant Gowariker (ed.), *The Inevitable Billion Plus: Exploration of Interconnectivities and Action Possibilities* (Delhi, India: Vichar Dhara Publications, 1993).

[75] The national average in 1985 was 933. See "Health Statistics of India, 1985" in *The Lesser Child: The Girl in India*, Government of India.

[76] Usha Vohra, "The Indian Family Planning Programme—Impact and Prospects," in Gowariker, op. cit.

[77] World Bank, "Strengthening the Role of the Non-Governmental Organizations in the Health and Family Welfare Program in India," *Volume I: Summary of Major Findings and Recommendations* (Washington, DC: World Bank, June 1990).

[78] Ravi and Kaval Gulhati and Associates, "Strengthening Indian Voluntary Action in Three Inter-Related Sectors: Health-Family Planning, the Environment, and Women's Development" (New Delhi: Centre for Policy Research, forthcoming Spring 1994).

[79] Shanti R. Conly and Sharon L. Camp, "China's Family Planning Program: Challenging the Myths," *Country Study Series No. 1* (Washington, DC: Population Action International, 1992).

[80] Ibid.

[81] Statement by Ambassador Ramtane Lamamra, Permanent Representative of Algeria to the United Nations and Chairman of the Group of 77, to the Third Session of the Preparatory Committee of the International Conference on Population and Development, New York, 4 April 1994.